

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي
(الجزائر)
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



أثر التحفيزات الجبائية على الإستثمار بالمناطق الصحراوية دراسة حالة قطاع السياحة لولاية إيليزي نموذجا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطلبة (ة): بن عيسى شريف بن التومي شوقي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
د. ميدون إلياس		المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
د. مولود مرخوفي		المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
د. حميداتو نصر الدين		المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2023

الاهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي وكان خير عون، إلى من كان سبب وجودي على هذه الأرض، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها، إلى التي أنحني لها بكل إجلال وتقدير، إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقها ، إلى معنى الحب والحنان و التفاني ، إلى بسمه الحياة وسر الوجود ، إلى من كان دعائها سرنجاعي وحنانها بلسم جراحي ، إلى التي أرجو أن أكون نلت رضاها أغلى الحبايب أُمي الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى الذي تجشم كل هول لأجلي و أمضى السنين تعباً لضمان مستقبلي، والذي حفظه الله وأطال بعمره.

إلى من تقاسمت معهم ظلمة الرحم وتصريف الزمان، إخوتي وإخواتي.

إلى كل حاملي لقب بن التومي وبن عيسى.

إلى الأصدقاء الأعزاء.

إلى أساتذتي كل بإسمه .

إلى طلبة وطالبات الدفعة في المركز الجامعي إيليزي .

إلى عمال مديرية السياحة لولاية إيليزي.

إلى كل من علمني حرفاً فصرت له عبداً

إلى جميع هؤلاء أهدي ثمرة عملي هذا..

بن التومي شوقي

بن عيسى شريف

شكر و عرفان

نتقدم بالشكر أولاً لله العلي القدير على توفيقه لنا لإنجاز العمل.
يسعدنا تقديم جزيل عبارات الشكر والتقدير للدكتور : مرخوفي مولود المتكرم
بالإشراف على هذا العمل، والذي كان نعم الناصح الموجه والمرشد.
ولا يسعنا في هذا المقام إلا التقدم بالشكر والإمتنان للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة
المناقشة على التصويبات والتوجيهات المقدمة كل بإسمه.
كما لا ننسى كل من مد لنا يد العون والمساعدة في إتمام هذا العمل.

بن عيسى شريف

بن التومي شوقي

ملخص البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر التحفيزات الجبائية على الإستثمار بالمناطق الصحراوية في الجزائر ، كون هذا الأخير له دور أساسي في دفع التنمية الإقتصادية بالمنطقة، وإبراز اهم الامتيازات الضريبية التي منحتها الدولة ضمن القوانين و المراسيم المتعلقة بالضريبة.

كما تضمنت هذه الدراسة دراسة حالة القرية السياحية -أسهار- كنموذج إستثمار سياحي بولاية إيليزي للإسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي للإبراز الإمتيازات التي إستفاد منها المستثمر سواء أثناء مرحلة الإنجاز أو مرحلة الإستغلال.

الكلمات المفتاحية: تحفيزات جبائية، الإستثمار بالمناطق الصحراوية بالجزائر، ضريبة.

Summary:

his study aims to determine the impact of tax incentives on investment in the desert regions of Algeria, as the latter plays a crucial role in promoting economic development in the area. It also highlights the tax advantages provided by the state within the laws and decrees related to taxation.

This study included a case study of the tourist village of Asihar in illizi province as a tourism investment model. This allows for the application of the theoretical study to the practical side, showcasing the advantages that the investor benefited from during the construction phase as well as the operational phase.

Keywords:

tax incentives, investment in desert regions in Algeria, taxation.

الصفحة	الموضوع
I	إهداء.....
II	شكر وعرفان.....
III	الملخص.....
IV	فهرس المحتويات.....
V	فهرس الأشكال.....
VI	-قائمة الملاحق.....
أ، ب، ج	مقدمة.....
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتحفيزات الجبائية والإستثمار بالمناطق الصحراوية.
02	تمهيد.....
	المبحث الأول: ماهية الضريبة في النظام الجزائري.....
03	المطلب الأول : مفهوم الضريبة.....
03	أولا: تعريف الضريبة.....
04	ثانيا: أهداف الضريبة.....
06	ثالثا: تصنيفات الضريبة.....
08	المطلب الثاني: هيكل النظام الجبائي الجزائري.....
08	أولا : مفهوم النظام الجبائي الجزائري.....
08	ثانيا : تطور النظام الجبائي الجزائري.....
10	ثالثا : أهم الإصلاحات التي مست النظام الضريبي الجزائري.....
	المبحث الثاني : التحفيزات الجبائية في النظام الجزائري.....
16	المطلب الأول : مفهوم التحفيزات الجبائية.....
16	الفرع الأول : ماهية حول التحفيزات الجبائية.....
16	أولا : مفهوم التحفيزات الجبائية.....
18	ثانيا: أهداف التحفيزات الجبائية.....
19	ثالثا: الشروط المحددة لنجاح سياسة التحفيز الجبائي.....
21	الفرع الثاني : أشكال التحفيزات الجبائية.....
23	الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في التحفيزات الجبائية.....
23	أولا : العوامل الضريبة.....
24	ثانيا : العوامل الغير ضريبية.....
25	المطلب الثاني : أهم التحفيزات الجبائية التي يطرحها النظام الجزائري.....
26	أولا : آليات دعم الإستثمار.....

30	ثانيا أليات دعم التوظيف الذات.....
	المبحث الثالث : الإستثمار بالمناطق الصحراوية.....
30	المطلب الأول : مفهوم الإستثمار.....
30	المطلب الثاني : أنواع الإستثمار ومجالاته.....
32	الفرع الأول : أنواع الإستثمار.....
34	الفرع الثاني : مجالات الإستثمار.....
	المبحث الرابع : عرض وتقييم الدراسات السابقة.....
37	المطلب الأول : عرض وتقييم الدراسات السابقة التي عالجت التحفيزات الجبائية.....
46	المطلب الثاني: عرض وتقييم الدراسات السابقة التي تناولت الإستثمار.....
60	خلاصة الفصل.....
	الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية(دراسة حالة مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).
63	تمهيد.....
	المبحث الأول: تقديم مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية إيليزي.....
65	المطلب الأول : تعريف مديرية السياحة والصناعة التقليدية.....
65	المطلب الثاني: مصالح مديرية السياحة و الصناعة التقليدية.....
67	المطلب الثالث : مهام مديرية السياحة و الصناعة التقليدية.....
69	خلاصة المبحث.....
	المبحث الثاني : دراسة حالة مشروع إستثماري في مجال السياحة.....
72	المطلب الأول: خطوات تجسيد مشروع إستثماري سياحي.....
75	المطلب الثاني: دراسة نموذج مشروع إستثماري سياحي بالمنطقة(القرية السياحية جريري مولاي).
80	المطلب الثالث: مساهمة التحفيزات الجبائية في تنمية الإستثمار السياحي بالمنطقة.
83	خلاصة المبحث.....
83	خلاصة الفصل.....
85	الخاتمة.....
87	قائمة المراجع.....
92	الملاحق.....

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1 - 1	ألية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العمومية	24
1-2	يمثل الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة والصناعة تقليدية	80
2-2	يمثل مخطط مشروع القرية السياحية -أسهار-	91

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	صفحة
الملحق 1	إستمارة طلب الموافقة على خطط مشاريع الفندقية	112
الملحق 2	طلب موافقة على انجاز مشروع فندقي	116

مقدمة

تمهيد:

اهتمت الجزائر كغيرها من الدول بالتنمية الاقتصادية الامر الذي يتطلب خلق الاستثمارات تدفع عملية التنمية، لذا قامت برسم سياسات واجراء قوانين وتدابير تعمل على خلق بيئة محفزة للاستثمار .

ضمن هذا الإطار عملت الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي على اعادة هيكلة اقتصادها تماشيا مع التحولات التي تطرا على الساحة الدولية ، و مع مطلع الألفية الجديدة و من اجل تشجيع وتوجيه الاستثمارات وزيادة رؤوس الاموال ، عملت الجزائر على اتخاذ سياسات عديدة لبلوغ هدفها ، و من بين هذه السياسات نجد سياسة منح الامتيازات الجبائية ، و التي تعتبر وسائل و اساليب اغرائية لدفع الاعوان الاقتصاديين بقطاع معين ، بالإضافة الى قوانين تتضمن تحفيزات ضريبية تتخذها الدولة لتوجيه نشاط الاقتصادي او ترقية قطاع او منطقة معينة لدعم الطاقات المادية والبشرية .

ولكي تتوافق الإتجاهات الاستثمارية مع السياسة الجبائية عملت الدولة على منح مختلف الامتيازات الجبائية للفئة المستثمرة سعيا منها في توسيع النشاط الاقتصادي وجلب ايراد أكبر للخزينة العمومية.

أولا : إشكالية دراسة

مما سبق ذكره ارتأينا الى طرح الاشكالية الرئيسية و تتمثل في :

- ما مدى تأثير الإمتيازات الجبائية في دعم وتطوير الاستثمار بالمناطق الصحراوية ؟.
- ولنتمكن من الاحاطة بكل جوانب الموضوع ، اعتمدنا الإشكاليات الفرعية التالية :
- فيما تتمثل الأسس النظرية للتحفيزات الجبائية المتبعة بالمناطق الصحراوية ؟
- ما العلاقة التي تربط التحفيزات الضريبية بالاستثمار ؟
- ما طبيعة الإمتيازات التي وفرتها الدولة لدعم الإستثمار بالقطاع السياحي في الجنوب الجزائري ؟
- كيف تساهم الإمتيازات الجبائية في تشجيع الإستثمار السياحي الصحراوي وبالتالي خلق قيمة مضافة ؟

ثانيا:الفرضيات

للإجابة على إشكاليات الدراسة المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- الإمتيازات الجبائية عبارة عن اعفاءات وتخفيضات في نسب الضريبة .

- يوجد إرتباط طردي وثيق بين بين التحفيزات الجبائية والإستثمار بالمناطق الصحراوية.
- الإمتيازات الجبائية دور مهم في زيادة الإستثمار السياحي الصحراوي و خلق مناصب شغل جديدة.

ثالثا: مبررات إختيار الموضوع

- أهمية دراسة موضوعي التحفيزات الجبائية والإستثمار بالمناطق الصحراوية.
- كونه موضوع مهم لتحقيق التنمية في المنطقة.
- طبيعة التخصص.
- نظرا لوجود فضول علمي للإستكشاف التسهيلات الجبائية الممنوحة للمستثمرين بالمناطق الصحراوية.

رابعا: أهداف الدراسة تتمثل أهداف موضوع هذا البحث في النقاط التالية:

- دراسة تأثير التحفيزات الجبائية على الإستثمار بالمناطق الصحراوية.
- توضيح العلاقة التي تربط الضريبة والإستثمار بالإضافة إلى تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه التحفيزات الجبائية في تشجيع ودعم الإستثمار بلمناطق الصحراوية في الجزائر وتأثيرها عليه سواء إقتصاديا أو إجتماعيا أو ماليا.
- بيان كيفية تطوير الإستثمار السياحي بلمناطق الصحراوية في ظل وجود التحفيزات الجبائية .

خامسا: أهمية الدراسة

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة تتمثل في:

- كونه يتمحور حول موضوع مهم في الإقتصاد ألا وهو التحفيز الجبائي ودوره في ترقية الإستثمار في الجنوب.
- إبراز تأثير السياسة التحفيزية على مستوى الإستثمار بالمناطق الصحراوية ، مما يساعد على رفع معدل التنمية الإقتصادية وتنوع مصادر الدخل فيها.
- دفع عجلة التنمية الإقتصادية بالجنوب وتنوع مصادر الدخل بالمنطقة.
- التحفيزات الجبائية ودورها في تشجيع رؤوس الأموال على الإستثمار بالمناطق الصحراوية.

سادسا: حدود الدراسة

يعتمد هذا البحث على مجموعة من البيانات من سنة 2008 إلى غاية 2020 بشكل عام ،وقد تم الحرص على أن تكون حديثة قدر المستطاع.

كما تمت الدراسة في حدود ولاية إيليزي كدراسة حديثة.

سابعاً: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة فيها

تم الإعتماد على المنهج الوصفي لدراسة الادبيات الادبيات النظرية و المنهج تحليلي لدراسة العلاقة بين التحفيزات الجبائية والإستثمار بالمناطق الصحراوية، ومنهج دراسة الحالة في الدراسة التطبيقية وإستخراج أهم النتائج وتحليلها.

وتتمثل المتغيرات في:

أولاً: المتغير التابع ويتمثل الإستثمار في المناطق الصحراوية.

ثانياً: المتغيرات المستقلة ويتمثل في التحفيزات الجبائية.

ثامناً: هيكلية البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين كما يلي:

تم التطرق في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية ، ويضم أربع مباحث ، تتكلم حول المتغير الثابت وهو التحفيزات الجبائية و المتغير المستقل وهو الإستثمار كما تم عرض و مناقشة اهم الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني الخاص بالدراسة الميدانية، ويضم مبحثين حيث تناول تقديم مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية ايليزي ودراسة الحالة لربط العلاقة بين المتغيرين، كما تم اختبار الفرضيات و محاولة الاجابة على الاسئلة الفرعية.

تاسعاً: صعوبات البحث

إن أي دراسة علمية تواجه صعوبات قدرا من الصعوبات التي تتفاوت في حجمها حسب طبيعة موضوع البحث، وما على الباحث إلا أن يتجاوزها لغرض نجاح بحثه، وفي حقيقة الأمر قد تلخصت صعوبات هذا البحث فيما يلي :

- صعوبة الوصول الى الاحصائيات و احكار المعلومات المالية المصرح بها الخاصة بالمشروع.
- عدم وجود المعلومات الكافية الخاصة بالموضوع في الجانب التطبيقي.

الفصل الأول:

أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار

بالمناطق الصحراوية

تمهيد

يتناول الفصل الأول أدبيات الدراسة ويقصد بها كلا من الأدبيات النظرية والتطبيقية بموضوع البحث ، ويضم أربع مباحث حيث تم تناول الإطار المفاهيمي للتحفيزات الجبائية والإستثمار بالمناطق الصحراوية و العلاقة بينهما في المبحث الأول والثاني والثالث ، كما تم تقديم الدراسات السابقة حول الإستثمار بالمناطق الصحراوية والتحفيزات الجبائية ، عرضا وتقييما للتوصل لما يميز الدراسة الحالية في المبحث الرابع.

المبحث الأول: ماهية الضريبة في النظام الجبائي الجزائري.

المطلب الأول : مفهوم الضريبة

يتم تناول فبه المفاهيم العامة للضريبة وأهداف وتصنيفات الضريبة.

أولا : تعريف الضريبة :

إختلف العديد من الفقهاء في تعريف دقيق للضريبة نتيجة لتطور مفهوم الضريبة، فلم يوحد تعريف الضريبة نظرا لتغير طبيعة ومبررات الضريبة مع تغير النظم السياسية والظروف الإقتصادية المهيمنة على كل مجتمع .

عرفها الأستاذ : تروباس الذي أكد في تعريف الضريبة على الجانب القانوني فقط : " الضريبة هي وسيلة لتوزيع الأعباء بين الأفراد توزيعا قانونيا ودستوريا طبقا لقدراتهم التكلفة"¹.

ويرى الأستاذ جاستون جيز والذي عرفها : " أداء نقدي تفرضه السلطة على الافراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة".

وقد لحق بالضريبة خلال مراحل التاريخ تطورا كبيرا سواء بالنسبة لطبيعتها أو الأسس التي تستند إليها أو بالنسبة لأهدافها، فمن مساعدة اختيارية للحاكم كلما تعرضوا للغزو و إلى فريضة إجبارية تلجأ إليها الدولة لضمان استمرارها، فأصبحت تتصف بالدوام والإلزام في المجتمعات المنظمة وهذا دائما بفرض الحماية، تطورت بعد ذلك هذه الفكرة بإكتسابها هدفا ماليا وصارت بذلك وإضافة الى عنصر الحماية وسيلة لتوزيع أعباء الخدمات العامة على الأفراد توزيعا عادلا².

فمهما تعددت التعريفات في مفهوم الضريبة فإن المفهوم المعاصر للضريبة هو: " الضريبة اقتطاع نقدي جبري نهائي يتحمله الممول ويقوم بدفعه بدون مقابل وفقا لمقدرته التكليفية مساهمة في الأعباء العامة ولتخل السلطة لتحقيق الأهداف معينة"³.

¹ يونس أحمد البطريق، مقدمة في النظم الضريبية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر الإسكندرية، جمهورية مصر، 1972، ص26.

² منسي أسعد عبد المالك، إقتصاديات المالية العامة، مطبعة مخيم، 1970، ص143.

³ عبد الكريم صادق بركات، النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1976، ص17.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

ثانيا :أهداف الضريبة¹ : لقد أصبح النظام الضريبي موجها لتحقيق أهداف أخرى توجه القطاعات الأخرى الاقتصادية للدولة ،وتؤثر في اتجاهات المجتمع سياسيا واجتماعيا،وسوف نتطرق إلى هذه الأهداف بالتفصيل.

01-الهدف المالي للضريبة : يعتبر الهدف الرئيسي لأي ضريبة فتأمين الإيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزانة الدولة احد غايات السلطات الحكومية ومن هنا نشأة قاعدة " وفرة حصيلة الضرائب" أي إتساع وعاء الضريبة بحيث يكون شاملا لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين مع الاقتصاد قدر الإمكان في نفقات الجباية حتى يكون الإيراد الضريبي مرتفعا وهذا ما نلاحظه في البلدان المتطورة حيث ترتفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج القومي الإجمالي فالأمر مرتبط في الواقع بمستوي التطور الاقتصادي.

02-الهدف الاجتماعي للضريبة : ويتمثل في استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل ،فمثلا أن يقرر المشرع تخفيف الأعباء الضريبية عن ذوي الدخل المنخفضة ، وإعفاء بعض المؤسسات و الجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية معينة من الضرائب ، أو قد تساهم الضريبة في المحافظة علي إمكانية اقتناء بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع بفرض ضرائب منخفضة المعدل ، أو بغرض المحافظة علي الصحة العمومية بفرض الضرائب مرتفعة المعدل علي بعض السلع التي ينتج عنها إضرار صحية كالمشروبات الكحولية والتبغ .

وقد سمحت هذه الإجراءات الضريبية ، بشكل فعال من تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وذلك بزيادة القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل ،والحد من تلك التي يتمتع بها الفئات المرتفعة الدخل.

03-الهدف الاقتصادي للضريبة : تعتبر الأهداف الاقتصادية من أهم الأهداف الضريبية في عصرنا الحاضر فالضريبة لا تستقطع دون أن تثير انعكاسات على الاستهلاك والإنتاج والادخار والاستثمار لذلك تقوم الحكومات باستخدام الضرائب لتوجيه سياستها الاقتصادية ولحل الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد.

04- استخدام الضريبة لتشجيع بعض النشاطات الإنتاجية : كثيرة هي الدول التي استخدمت الضريبة كوسيلة لتشجيع قطاعات اقتصادية مثل قطاع الصناعة أو الزراعة فتقوم بإعفاء تلك النشاطات من الضرائب إما بشكل دائم أو بشكل جزئي كإعفاء جزء من إيرادات بعض الصناعات المتطورة من الضريبة.

وقد لجأت إلي هذا الأسلوب الكثير من الحكومات لتشجيع الاستثمار الصناعي أو السياحي في بلادها ،أو عندما ترغب في جلب رأسمال أجنبي ،فتعفي الاستثمار المالي الأجنبي من الضرائب كما حدث في سنغافورة و سويسرا.

¹توامي أمال،أثر التحفيزات الجبائية للاستثمارات في الجزائر،مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر 2011،ص9-11.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

105-استخدام الضريبة لمعالجة الركود الاقتصادي : الدورات الاقتصادية من رخاء و ركود سمة من سمات النظام الاقتصادي المعاصر ، ومثل هذه الدورات لها تأثير سيء علي الاقتصاد الوطني ، ولذلك يمكن اللجوء الى الضريبة ، أو على الأقل بعض الأنواع من الضرائب لمعالجة فترات الركود والانكماش ، حيث يقل الشراء والاستهلاك و تتكدس المنتجات ، تقوم الحكومة بزيادة القدرة الشرائية لدى أفراد المجتمع من ذوي الدخل المتدنية ، وذلك بتخفيض معدل ضريبة الدخل ، وتخفيض معدلات الضرائب غير المباشرة وخصوصا تلك المتعلقة بالحاجات و الأساسية للمواطنين كالخبر والحليب.

وحتى في فترة الازدهار يمكن استخدام الضريبة كوسيلة اقتصادية وذلك بتقليل الإنفاق الحكومي ورفع الضرائب على الدخل وعلى السلع لتخفيض القدرة الشرائية عند الافراد ، وتخفيض الضرائب على رأس المال والإدخار لتعطي دفعا للمشروعات الإنتاجية وهذه الإجراءات يجب أن تكون ضمن سياسة اقتصادية متكاملة وليست إجراءات ضريبية منعزلة.

06-استخدام الضريبة لتشجيع الاستثمار والإدخار: ويتم ذلك عندما تعطي الدولة عائدات سندات التنمية التي تصدرها من أي ضرائب لتشجيع شراء مثل هذه السندات ، أو تخفيض الضريبة على الودائع في صناديق الإدخار أو أي إستثمار مالي يدعم الاقتصاد الوطني.

أ- أولوية الهدف المالي للضريبة : يمكن أن يتعارض الهدف المالي للضريبة مع أهدافها الاقتصادية أو الاجتماعية ، وفي هذه الحالة يجب أن يحضي بالأولوية الهدف المالي ، ومن الأمثلة التي يمكن عرضها لإيضاح هذا التعارض والاختلاف نجد أن فرض ضريبة جمركية مرتفعة لحماية الصناعات الوطنية تسبب تقلصا في الإيرادات الضريبية لأنها تؤدي إلي انخفاض الواردات من السلع الأجنبية التي تنافس المنتجات الوطنية بينما يري البعض انه يجب أن تكون الأولوية في مثل هذه الحالات للهدف المالي حتى تتمكن الدولة من تجسيد سياستها الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن يجب أن نشير إلى انه بالرغم من أن أهمية هذه السياسة الاقتصادية ، فإن الدولة تستطيع تحقيق أهدافها النهائية دون الرجوع إلى الضرائب . فالدولة تستطيع مثلا اللجوء إلى استعمال سلطتها العمومية للتقليل من مستوى تعاطي المشروبات الكحولية عوض فرض ضرائب مرتفعة عليها. ويمكن لها كذلك أن تستخدم أداة النفقات العمومية في تحضير المؤسسات التي تحظى لديها بالأولوية في خطة التنمية ، لكن الدولة لا يمكن أن لها عوضا وبديلا عن الضرائب كمصدر أساسي لإيراداتها ولهذا ففي حالة التعارض بين الأهداف المختلفة للضريبة يجب أن تكون الأولوية للهدف المالي علي حساب الأهداف الأخرى.¹

¹توامي أمال، المرجع سابق الذكر، ص12.

ثالثا : تصنيفات الضريبة:

لقد تميزت المالية العامة بأنواعها عديدة من الضرائب ، منها الضريبة على الدخل ، والضريبة على رأسمال ، والضريبة على الإيراد العام ، والضريبة على الإنفاق ، والضريبة على التداول ، والضريبة على القيم المنقولة ، والضريبة على التداول ، والضريبة على المبيعات وغيرها من الضرائب ، والتي تصنف ضمن مجموعات أو عناوين ضريبية يصلح أن تندرج تحت كل عنوان مجموعة من أنواع الضرائب ، ومن أشهر هذه المجموعات الضريبية : الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية ، الضرائب المباشرة والضرائب الغير المباشرة ، الضرائب الوحيدة والضرائب المتعددة ، الضرائب الشخصية والضرائب العينية ، الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال، وهذا سنقتصر دراستنا على أهم مجموعتين وهما :

➤ الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية.

➤ لضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة.

01-الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية :

أ- الضرائب النسبية : تعرف الضرائب النسبية : "بأنها الضريبة التي يكون سعرها ثابتا رغم تغير المادة الخاضعة لها". وبعبارة أخرى: "هي التي يكون سعرها ثابت من وعاء الضريبة، ومهما كانت قيمة هذا الوعاء". مثال على ذلك : أن تفرض ضريبة على الدخل أو ثروة وبسعر 10% فيكون هذا السعر ثابتا و واحد بالنسبة لجميع الدخول الصغيرة أو الكبيرة ، الثابتة ، أو المتغيرة.

ب الضرائب التصاعدية : تعرف الضريبة التصاعدية : "بأنها الضريبة التي يتغير سعرها بتغير قيمة وعاء الضريبة ، أي بزيادة سعرها بإزدياد المادة الخاضعة لها"، ومثال ذلك : أن تفرض ضريبة على الدخل أو الثروة وبسعر 10% على 100 جنيه الأولى ، و 10% على 100 جنيه الثانية ، و 20% على 100 جنيه الثالثة الخ. فسعر الضريبة التصاعدية يختلف باختلاف قيمة وعاء الضريبة وتزيد حصيلة الضريبة عادة بنسبة أكبر من تزايد قيمة وعاء الضريبة¹.

02الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة: تتخذ التشريعات الضريبة الحديثة من الأموال كالدخل ،

ورأس المال وعاء لها ، فتقتطع الضرائب منها بشكل مباشر أو غير مباشر.

أ-الضرائب المباشرة : وهي التي تقتطع مباشرة من دخل أو رأسمال المكلف، وتنصب مباشرة على ذات الثروة وأشهر أنواعها : الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال .

¹ غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي ،الدار الجامعية للنشر،الإسكندرية،مصر،2002،ص104.

ب-الضرائب الغير مباشرة :

هي الضريبة التي يمكن نقل عبثها على الآخرين، مثل ضريبة الجمارك ، فإذا استورد أحد الأشخاص سلعة من الخارج ودفع عنها ضريبة جمركية ، إذا باع تلك السلعة إلى غيره سيضيف الضريبة إلى ثمن البيع أي نقلها إلى الآخرين و بالتالي تخلص من عبثها و أصبحت ضريبة غير مباشرة يدفعها الآخرون¹.

¹ عدلي البابلي ، المالية العامة و النظم الضريبية ، دارالكتاب الحديث،الأردن، 2009، ص164.

المطلب الثاني: هيكل النظام الجبائي الجزائري

أولا : مفهوم النظام الجبائي الجزائري :

يعرف النظام الضريبي بأنه: "مجموعة من الضرائب و الفرائض التي يلتزم رعايا دولة معينة في زمن محدد بأدائها للسلطة العامة على إختلاف مستوياتها من مركزية أو محلية"¹.
يحتمل مصطلح النظام الضريبي في مجال الضريبة مفهومين أحدهما ضيق : "يتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الإستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل"².

و المفهوم الثاني أوسع ويشمل كافة العناصر الإيديولوجية و الإقتصادية و الفنية التي يؤدي تركيبها و تفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين ، وعليه يصبح النظام الضريبي في الواقع صياغة و ترجمة عملية سياسية الضريبية في المجتمع ، واستنادا إلى ما تقدم ، يقوم النظام في مفهومه الواسع إلى ركنين رئيسيين :
الهدف : هو مجموعة أهداف التي يرمي إلى تحقيقها النظام الضريبي للدولة والتي تحدد فلسفتها السياسية.
الوسيلة : مجموعة الوسائل اللازمة لتحقيق الهدف.

ثانيا : تطور النظام الضريبي الجزائري:

النظام الجبائي قبل الإصلاحات سنة 1992 كان يضم ثلاث عائلات من الضرائب :

✓ الضريبة على الدخل.

✓ الضريبة على النفقات.

✓ الضريبة على رأس المال.

وفي هذا التصنيف لا يعني أن النظام لا يحتوي على ضرائب المركبة بالعكس فإنه نظام تصريحي بحيث النوعية من فرض الضرائب وهي تخلف من حيث تطبيقها في شتى المواد المفروضة على الأشخاص الطبيعيين.

01- الضرائب على الدخل:

المدخولات الواردة من النشاط الصناعي والتجاري يخضعون للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية.

*مدخولات المهن غير التجارية تخضع للضريبة علي الأرباح الغير التجارية.

*المداخيل المنقولة تخضع للضريبة علي الدخل ورسم الودائع والكفالات.

* المداخيل العقارية تخضع للرسم العقاري على الملكية البناء.

¹يونس أحمد البطريق ،النظم الضريبية ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، مصر، 2000، ص18.

²المرسي السيد الحجازي،النظم الضريبية ، الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، مصر، 2000، ص06.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

* الأجور والمداحيل تخضع للضريتين مقتطع من طرف المستخدم الأجير وهو ضريبة على الرواتب والأجور النفقات الدائمة والثاني مقتطع من المستخدم وهو الدفع الجزائي كل مداحيل الشخص الطبيعي الصافي من الضرائب المحددة لهم ماعدا الأجور الملزمة من الأشخاص الطبيعيين الذين عندهم الإقامة العادية في الجزائر وكذا الأشخاص الأجانب الذين لديهم الإقامة في الجزائر.

*الرسم على النشاط الصناعي والتجاري ووعاؤها رقم الأعمال وليس الأرباح .

*الرسم علي النشاط الغير التجاري ويطبق علي النشاطات المهنية الغير تجارية ويكون هذا الرسم ملحق.

-02الضرائب على النفقات :

الرسم على رقم الأعمال : وهو الضرائب على الاستهلاك السلع والخدمات المستوردة أو المنتوجات المحلية وهي تتكون من رسمين "Tvp" الرسم الوحيد الإجمالي على الأداءات والخدمات وهي متعلقة بالأداءات والخدمات بصفة عامة وأيضا على المبيعات للاستهلاك في الحين وتمويل المساكن الضرائب الغير المباشرة وهي متعلقة ببعض المنتوجات كالكحول والخمور وغيرها من المشروبات المماثلة ، المنتجات البترولية ومناجم الفضة والذهب البلاتيني وهي مؤسسة من طرف القانون الداخلي للاستهلاك.

-03الضرائب علي رأس المال:

عموما تضم هذه الضرائب على الملكية ماعدا الرسم العقاري لها منخفضة أو تعمل بطريقة منخفضة التدفقات "على الميراث" وهذه الضرائب محدودة بقانون التسجيل في مناسبة تقديم قواعد التسجيل العقود المتبدلة سواء بين الأحياء بصفة مكلفة ورخيصة أو بين الوارث هذه العقود تلتزم قوانين محددة نسبيا أو اقتصاديا.

ثالثا : أهم الإصلاحات التي مست النظام الضريبي الجزائري :

في هذه المرحلة شهد الاقتصاد الجزائري إصلاحات وتطورات عديدة وحاسمة في جميع جوانبه، نتيجة ضغوطات خارجية حيث أن انتفاضة 1988 والاتفاقية التي أجريت مع صندوق النقد الدولي ألزمت السلطات إجراء إصلاحات جذرية في جميع القوانين الاقتصادية والمالية و خاصة التي تمس مباشرة المؤسسات الاقتصادية والأفراد . وقد كانت هذه الإصلاحات والتدابير الجبائية مواكبة للإصلاحات البنكية ، (قانون القرض، والنقد 01 أفريل 1990 ، والتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية، ثم الإصلاح الجبائي 1991)

ونقصد به التغير الجذري للقوانين الجبائية بغية تكييفها مع المعطيات الاقتصادية الجديدة بهدف خلق مردودية جبائية كافية وبدأت المرحلة الثالثة حيز التنفيذ 01 أفريل 1992 ، حيث تغير المسار التنموي في الجزائر وبشكل أوسع في شروط ممارسة التعامل الاقتصادي بأنواع نشاطاته الاقتصادية والمسايرة هذه التغيرات وضع المشرع جملة من القواعد الجبائية الجديدة وذلك تفاديا للسلبات السابقة، وقد تم وضع برنامج إصلاحي محدد بجملة من النصوص القانونية وقد مس الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة.

01-إصلاح الضرائب المباشرة.

إن نظام الضرائب المباشرة السابق تميز بنوع من التعقيد والذي يعود أساسا إلى كثرة الرسوم وبالتالي يكون على عاتق المكلف بالضريبة التزامات عديدة ومن هنا جاءت الإصلاحات الضريبية لتدارك هذه المساوئ من هنا الانتقال من نظام جبائي معقد إلى نظام عصري وبسيط تجسد في مشروع قانون المالية لسنة 1992 بإحداث نوعين من الضرائب أ- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) :

الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).

الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ¹.

أ-الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):

تعريفها : هي ضريبة يمكن تعريفها وفق المادة (01) من قانون الضرائب المباشرة كما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة".

¹ بن عمار منصور، الضرائب على الدخل الإجمالي، حسب التعديلات القانونية المالية 2010، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، ص 42.

ب-الضريبة على أرباح الشركات (IBS):

إن إحداث الضريبة على أرباح الشركات يستجيب للإنشغالات المتعلقة بوضع نظام جبائي خاص بالشركات يكون متميزا عن النظام المتعلق بالأشخاص الطبيعيين والضريبة على أرباح الشركات جاءت لإلغاء ازدواجية النظام الجبائي الجزائري عن طريق إدماج المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية في مجال تطبيقها وهذا شيء إيجابي يزيح الكثير من الغموض والتعقيد وفيه احترام وتكريم لمبدأ شمولية القواعد الجبائية . وتعتبر هذه الضريبة النوع الثاني من الضرائب المباشرة التي جاء بها التشريع الجبائي لسنة 1992، حيث تنص المادة : 135 من قانون الضرائب المباشرة على أنه:

" تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136: من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتسمى هذه الضريبة "الضريبة على أرباح الشركات".

فالضريبة على أرباح الشركات تطبق على كل المداخل المحققة في إطار الأشغال بما في ذلك الاستثنائية، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة¹.

02 إصلاح الضرائب غير المباشرة..

فيما يخص الرسم على القيمة المضافة (TVA) :

لقد جاءت نصوص مشروع الرسم على القيمة المضافة (TVA) في قانون المالية لسنة 1992 وهذا تعويضا للنظام المعمول به سابقا والمتضمن الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد على تأدية الخدمات (TUGPS) وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الاستغناء عن النظام السابق كان نتيجة ثلاثة أسباب هي²:

- 1- عجز النظام السابق على إمكانية مساهمة الأهداف الاقتصادية المسطرة التي تتطلب موارد تمويلية إضافية.
- 2- كثرة التغيرات في النظام السابق التي كانت تعمل على عرقلة التنمية الاقتصادية عوض أن تكون دافعة لها.
- 3- نتيجة إجتياح العولمة الاقتصادية والمالية والجبائية لمعظم بلدان العالم وانضمام الجزائر لها كان لابد عليها من إجراء تغييرات جذرية للضرائب غير المباشرة، وهكذا الغي النظام السابق واستبدال بنظام جديد ينص بفرض ضريبة واحدة على القيمة المضافة، خلفا للرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات والرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج فإن الرسم على القيمة المضافة لا يمس الإنتاج ولكن القيمة المضافة فقط.

¹ بن أعمارة منصور، الضريبة على أرباح الشركات ، حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار هومة للنشر والتوزيع، ص.15.

² بن أعمارة منصور، الرسم على القيمة المضافة، حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار هومة للنشر والتوزيع، ص.42.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية والإستثمار بالمناطق الصحراوية

إن مضمون الإصلاح الضريبي هو تأسيس مجموعة من الضرائب أهمها :

❖ الضريبة على أرباح الشركات (IBS) :

❖ الرسم على النشاط (TAP) :

❖ الرسم على القيمة المضافة (TVA) :

❖ الدفع الجزائي (VF) :

❖ الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) :

سنحاول أن نقوم بتقييم أهم أنواع الضرائب .

أ- تقييم الضريبة على أرباح الشركات (IBS) :

تجسد الضريبة على أرباح الشركات مبدأ فصل الضرائب على الأشخاص والضرائب على الشركات، وفي المجال نجدها تتكيف أكثر مع شركات الأموال كما أن المشرع سمح لشركات الأشخاص الخضوع لهذه الضريبة اختياريا والهدف من ذلك عدم إجبار شركات الأشخاص لنظام معين بل إعطاء حرية الاختيار بين الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على الأرباح الشركات وذلك حسب تطلعات واختيارات الشركات وهذا بدوره ينعكس إيجابا على مدارة الاستثمار .

تعمل الضريبة على أرباح الشركات على تخفيض العبء الضريبي بالمقارنة مع الضريبة السابقة (BEC) ويظهر ذلك جليا من عدة نواحي ندرجها فيما يلي¹:

▪ تخفيض المعدل الضريبي من 50% إلى 30%:

في سنة 2003 أصبحت المداخل المتأتية من توزيع الأرباح التي أخضعت للضريبة على أرباح الشركات لا تحسب في وعاء الضريبة على أرباح الشركات، وبالتالي إلغاء أثر الازدواج الضريبي ومن ثم تخفيض العبء الضريبي محفز المؤسسة على مبادرة الاستثمار وتوسيع النشاط .

▪ تحديد الأعباء القابلة للخصم أصبح أكثر تكيف مع واقع المؤسسة بالمقارنة مع النظام السابق:
فنجده مثلا الحد الأقصى لمصاريف الاستقبال حدد بـ 375.00 دج بدلا من 50.000 دج، وتعمل جميع العوامل السابقة على تخفيض العبء الضريبي ومن ثم رفع نتيجة المؤسسة التي قد تساهم في تعزيز مركزها المالي وتوسيع قدراتها الإنتاجية، كما أن طريقة دفع تلك الضريبة عبر ثلاثة أقساط بشكل إحدى العوامل المساعدة في تخفيض الضغط على خزينة المؤسسة.

¹شارف صبرينة سرية، مرجع سابق ذكره.

ذلك كما يلي:

- إذن اعتماد معدل واحد على جميع المؤسسات دون تمييز بين القطاعات أو مراعاة لحجم تلك المؤسسة ستخفض من فعالية تلك الضريبة، إذ قد يكون مجحفا في حق بعض المؤسسات ولتشجعها على مبادرة الاستثمار.

✓ رغم أهمية الاقتطاع في مصدر في محاربة التهرب الضريبي إلا أن اقتصارها على بعض المداخل سي طرح إشكالا حول مدى احترام مبدأ العدالة .

ب-تقييم الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):

إن الضريبة على الدخل الإجمالي هي ضريبة يمكن تعريفها انطلاقا من المادة 1 من قانون الضرائب المباشرة كما يلي: تؤسس ضريبة سنوية على دخل الاشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الاجمالي، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الاجمالي للمكلف بالضريبة¹. ومن خصائصها تطبيق الضريبة على الاشخاص الطبيعيين، كما تعد ضريبة سنوية متزايدة وتقع على الدخل الاجمالي ، كما تعد ضريبة التصريح حيث يجب التصريح بها بعد تاسيسها وتغطيتها. رغم الإيجابيات المذكورة التي تتميز بها الضريبة على الدخل الإجمالي إلا أنها لازالت تتضمن بعض النقائص والتي تعيق نشاط المؤسسة ويتضح ذلك كما يلي:

تعتمد الضريبة على الدخل الإجمالي على تصريح المكلف، ومع غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين وضعف كفاءة إدارة الضرائب، تواجه هذه الضريبة إشكالا حول مدى التحكم في طبيعتها و في تطبيقها، مما يقلص من فعاليتها عدم قدرة هذه الضريبة الوصول إلى الدخول الناتجة عن بعض النشاطات كمداخيل الأعمال المنزلية والمداخيل المحققة في النشاط الموازي. رغم أهمية الاقتطاع من المصدر في محاربة التهرب الضريبي إلا أن اقتصاره على بعض المداخل يطرح إشكالا حول مدى عدالته، كما أنه يشكل ضغطا على سيولة المكلف حيث طريقة تحصيله لا تحقق مبدأ الملائمة، لذلك يجب إعادة تنظيم ذلك النظام ثم توسيع مجال تطبيقه ليشمل مداخيل أخرى.

ج-تقييم الرسم على القيمة المضافة (TVA):

نظرا للأهمية الكبيرة الذي يتميز بها هذا الرسم المنشأ بإصلاح 1991 ، خاصة بالنسبة للإيرادات التي يوفرها بخزينة الدولة بالإضافة إلى خصائص التي تمثل في مجملها حوافز وإعفاءات تسهيلات بالنسبة للمستثمر والمؤسسات بصفة عامة، حيث استعاضا أهم الجوانب والملاحظات الإيجابية والسلبية المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة هي كالآتي:

¹ قانون الضرائب و الرسوم المباشرة، المديرية العامة للضرائب، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط1992، ص7.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

- يعمل الرسم على القيمة المضافة على تحفيز الإستثمار وتوسيعه بحيث سمح المشروع بإسترجاع الرسم على القيمة المضافة المتعلق بالمشتريات و التجهيزات و وسائل الإنتاج في نفس الشهر الذي اشترت فيه أي دون التأخير الشهري.
 - تتميز هذه الضريبة بالحياد ولا تؤثر على نتيجة المؤسسة، بحيث تؤدي المؤسسة دور الوسيط بين المستهلك النهائي وإدارة الضرائب، كما أنها لا تدرج ضمن تكاليف المؤسسة.
 - تعتبر تقنية الشراء بالإعفاء للرسم على القيمة المضافة أداة فعالة، بحيث أنها تسمح للمؤسسة المعفية من الرسم على القيمة المضافة بتحقيق المشتريات غير متضمنة للرسم على القيمة المضافة، ومن ثم تخفيف تكلفة الإستثمار.
 - تسمح هذه الضريبة بتوفير إيرادات كبيرة لخزينة الدولة وعلى مدار السنة نظرا لاتساع تطبيق مواعيد تحصيلها الشهرية.
- رغم المزايا السابقة للرسم على القيمة المضافة إلا أننا نسجل النقائص التالية :
- 01-عدم عدالة هذه الضريبة حيث أنها نسبية ولا تراعي المقدرة التكلفة للمستهلك.
- 02-رغم حيادية الرسم على القيمة المضافة على نتيجة المؤسسة إلا أن خزينة المؤسسة قد تتأثر سلبيا، وذلك من خلال التأخير الشهري لاسترجاع الرسم المحمل على مشتريات البضائع والخدمات، ضف إلى ذلك فإن دفع الرسم على المشتريات يتم مباشرة عندا اقتناء البضاعة، بينما البيع قد يتم على الحساب، وفي هذا الوضع تطرح مشكلة السيولة النقدية على مستوى خزينة المؤسسة.
- 03- يشكل ضعف الوسائل المتاحة المادية والبشرية لإدارة الضرائب عائقا لفعالية هذه الضريبة، بحيث لبعض التجار غير النزهاء التهرب من الضريبة على القيمة من خلال تضخيم الرسوم القابلة للاسترجاع باستعمال فواتير شراء وهمية أو بتخفيض مبالغ المبيعات عن قيمتها الحقيقية¹.

د-تقييم الرسم على النشاط المهني:(TAP) :

إن الرسم على النشاط المهني عبارة على ضريبة مباشرة تتحملها المؤسسة، وهو يدفع شهريا أو فصليا مثل الدفع الجزائي، ورغم ضالة معدلة (02%) إلا أنه يعتبر عبء ثقيل على المؤسسة، ويرجع ذلك إلى أنه يعتمد على أساس رقم الأعمال المحقق ولا يراعي نتيجة المؤسسة أي أن المؤسسة مطالبة بدفع هذه الضريبة سواء حققت ربح أو خسارة، كما أن هذه الضريبة لا تمنح حق الخصم كما هو الحال بالنسبة ل(TVA) ، أي أن تكلفتها نهائية على عاتق المؤسسة، ويترتب على ذلك أن المؤسسة تتحمل الضريبة إضافية بعد تحملها لضريبة الدخل (EBS-TRC) فإن هذه الضريبة تثقل العبء الضريبي الإجمالي

¹ شارف صبرينة سرية، مرجع سابق، ص45..

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

للمؤسسة، كما أن الدفع الشهري أو الفصلي لهذه الضريبة قد يشكل الصعوبات في توازن خزينة المؤسسة خاصة إذا كانت المؤسسة تتعامل بالأجل مع زبائنها.

هـ - تقييم الدفع الجزافي(VF) :

يعتبر الدفع الجزافي ضريبة مباشرة على عاتق المؤسسة، رغم ضالة معدلها (03) تطبق على المرتبات والأجور و التعويضات والرواتب بما فيها قيمة الامتيازات العينية بعد طرح اشتراكات الضمان الاجتماعي، فهي تشكل عبء ثقيل على المؤسسات التي توظف عدد هائل من العمال بحيث الدفع الجزائي يفرض على أساس أجور العمال بعض النظر عن وضعية المؤسسة المالية كما أن مواعيد دفعها تتم خلال العشرين يوما الأولى التي تلي شهر الاستغلال إذا تجاوز المبلغ الذي تم تسديد خلال السنة الماضية 50.000 دج. أما في حالة العكس فإن تسديد الضريبة يكون خلال العشرين يوما الأولى تلي ثلاثة أشهر من الاستغلال وأمام هذا الوضع قد تؤدي هذه الضريبة صعوبات على مستوى خزينة المؤسسة. يتضح مما سبق أن الضريبة الدفع الجزافي تؤثر على نتيجة المؤسسة بحيث تعتبر تكلفة على عاتق المؤسسة ، كما انها تؤثر على خزينة المؤسسة بسبب مواعيد دفعها المتقدمة لذلك يجب إعادة النظر في معدل وتنظيم هذه الضريبة ورغم الإجراءات المتخذة من قبل المشروع من أجل تخفيف ذلك العبء بحيث نجد تخفيض معدل الضريبة إلى 03 عوض 06% كما كان سابقا، إلا أنه تبقى جهود أخرى في نفس السياق قصد تشجيع التوظيف وبالتالي التخفيف من حدة بطالة وبالتالي التفكير جليا في تخفيض معادلة أكثر حتى الوصول إلى إلغائه سنة 2007 وتعويضه بالضريبة الجزافية الوحيدة.

يمكن القول بأننا تطرقنا في المطلب الأول إلى المفاهيم العامة للضريبة و أهداف وتصنيفات الضريبة ،

أما المطلب الثاني تناول مفاهيم حول هيكل النظام الجبائي الجزائري وأهم تطورات وإصلاحات النظام الجبائي الجزائري .

المبحث الثاني : التحفيزات الجبائية في النظام الجبائي الجزائري

المطلب الأول : مفهوم التحفيزات الجبائية

تحاول الدولة دعم التنمية الاقتصادية بترقية جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن الوصول إليها بطريقة مباشرة عن طريق ما تقررته الحكومات في إطار برامجها الإستثمارية المقررة من مختلف التحفيزات الجبائية من أجل توجيه حركية النشاط للقطاع الخاص والذي يعتبر التحفيز الجبائي وسيلة تمويل وأداة تدخل اقتصادي واجتماعي.

كما إحتوت قوانين الإستثمار والضرائب على عدة تحفيزات وبرامج تنمية تهدف إلى ترقية الصادرات وامتصاص البطالة.

ومن خلال هذا المبحث سنتحدث عن ماهية التحفيزات الجبائية، أشكال التحفيزات الجبائية العوامل المؤثرة في التحفيزات الجبائية والمشاكل المترتبة عن منحها.

الفرع الأول : ماهية حول التحفيزات الجبائية.

أولا: مفهوم التحفيزات الجبائية :

1- تعريف :

- يمكن تعريف التحريض الضريبي الاقتصادي على أنه: " إجراء خاص للسياسة الاقتصادية، غير إجباري، يهدف إلى الحصول من الأعوان على سلوك محدد لم يرغبوا فيه أو لم تكن لديهم فكرة تنبيهه، مقابل الإستفادة من امتياز أو عدة امتيازات معينة".¹
- وحسب الأستاذ "قنديل" فإن هذه التحفيزات: " تتمثل بالتدقيق وببساطة في إعانات مالية غير مباشرة من طرف الدولة وليس تسبيق نقدي ".²
- كما تعرف الحوافز الجبائية بأنها: " تخفيض في معدل الضرائب ، القاعدة الضريبية أو الإلتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة شروط".³
- كما يقصد بالتحفيزات الجبائية " إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والمحلي وتدفعه إلى إصدار قراره بالإستثمار في البلد الذي يعطى هذه الامتيازات ".⁴

¹ المراسي السيد الحجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة الأولى، الإسكندرية، 2001، ص 277.

² A.kandil.Theorie Eixale et developpement édition send.19770.p88.

³ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2002، ص 177.

⁴ سماعين عيسى وكريم بوزيان، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الإستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، مجلد 8، العدد 3، 2019، ص 130.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن التحفيزات الجبائية عبارة عن امتيازات تقدمها الدولة لتشجيع الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية بقطاع معين في إطار التنمية وذلك بشروط معينة يلتزم بها المستفيدون.

2-خصائص التحفيزات الجبائية:

- من خلال التعاريف السابقة للتحفيزات الجبائية يمكن أن نستخلص الخصائص التالية:¹
- التحفيز الجبائي إجراء اختياري، يمكن القول أن التحفيز الضريبي إجراء اختياري لأن النشاطات العمومية تترك للمستثمرين وبالتالي عدم الاستفادة من مزايا التحفيز الضريبي وحرية الاختيار لا يترتب عليها أي جزاء من الدولة على المستثمرين.
 - التحفيزات الجبائية تستهدف فئة معينة من المكلفين، الذين يستفيدون من تشجيعات وتسهيلات تعتبر تصحيحية بالنسبة للدولة للوصول إلى الأهداف المستقبلية .
 - التحفيزات الضريبية مبنية على شرط واقف، استفادة أي شخص سواء كان طبيعي أو معنوي من المزايا التحفيزية التي تضعها الدولة لا يكون إلا بتنفيذ هذا الشرط وهو إقامة المشاريع الاستثمارية في المناطق، ووفقا لعدة شروط التي تحددها الدولة .
 - التحفيز الجبائي هو إجراء هادف، فالتحفيزات الضريبية الممنوحة من قبل الدولة على شكل إعفاءات أو تخفيضات أو تسهيلات تهدف الدولة من ورائها للتأثير على قرارات المستثمرين وتوجيهها إلى المناطق التي تسعى الدولة إلى ترقيةها وتطويرها.
 - التحفيز الجبائي ذو مقاييس، استفادة المستثمرين من التحفيزات الجبائية لا يكون إلا بالتقيد بشروط معينة تحددها الدولة، فمثلاً إذا حددت الدولة أنواع النشاطات الإستثمارية والمناطق المقام فيها الإستثمار للاستفادة من عملية التحفيز الجبائي فيستفيد المستثمر من هذه الحوافز إذا قام بالإستثمار حسب الشروط للاستفادة من التحفيز الضريبي.

بالإضافة إلى خاصية أخرى وهي:

- إجراءات وسيلة، يقصد بها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في مجال التحفيز الجبائي لتشجيع الأعوان الاقتصاديين وتكون هذه الوسيلة في شكل تسهيلات وامتيازات جبائية متلائمة تكون على شكل دعم مالي، كمنح القروض، تخفيض معدل الضريبة.²

ثانيا: أهداف التحفيزات الجبائية :

1- الأهداف الإقتصادية: تهدف سياسة التحفيزات الجبائية إقتصاديا إلى¹:

¹ منور أوسيرير ومحمد حمو، جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية، الطبعة الأولى، بودواو الجزائر، 2009، ص 219.

² عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الإدارة والإستثمار، الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص 109.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

- تنمية الإستثمار، حيث تشجع الحوافز الجبائية تراكم رؤوس الأموال بتخفيض العبء الضريبي، ومن ثمة حجم التكاليف خاصة أن المشاريع الإستثمارية في سنواتها الأولى لا تحقق إيرادات كبيرة.

- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو التخفيض معدلات الضريبة عليها ، وتحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج.

- تخفيض تكلفة الإستثمار و من ثمة إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات .

2-الأهداف الإجتماعية:

ترمى السياسة التحفيزية الضريبية إلى خلق مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي ²:

- امتصاص البطالة: أي المساهمة في امتصاص حدة البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة، فالتحفيزات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين يمكن أن توفر موارد مالية، تسمح بإعادة استثمارها حيث يتطلب تسييرها أو تشغيلها يد عاملة جديدة.

- تحقيق التوازن الجهوي: يتم ذلك من خلال الحوافز الجبائية الموجهة للاستثمار في المناطق النائية المحرومة المراد تنميتها، وتطويرها من أجل تقليص الفجوة بينها وبين المناطق المنتعشة اقتصاديا مما يحد من ظاهرة النزوح الريفي وخلق جو مستقر للسكان.

- التوزيع العادل للدخل: يمكن أن تتم عملية التوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع من خلال الإقتطاع الجبائي من المكلفين، وتوزيعه على أفراد المجتمع في شكل نفقات تعود بالنفع على الجميع مثل ،الصحة،التعليم، والمرافق العمومية ... إلخ .

ويكمن هدف الدولة من سياسة التحفيز الجبائي في الوصول إلى وضع أفضل لاقتصادها ومستوى معيشي أحسن لمجتمعاتها.

بالإضافة إلى الأهداف المذكورة أعلاه نجد هدف آخر يتمثل فيما يلي ³:

¹ يونس أحمد بطريق و سعيد عبد العزيز عثمان،النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن،الدار الجامعية الجديدة ،مصر،2002،ص60.

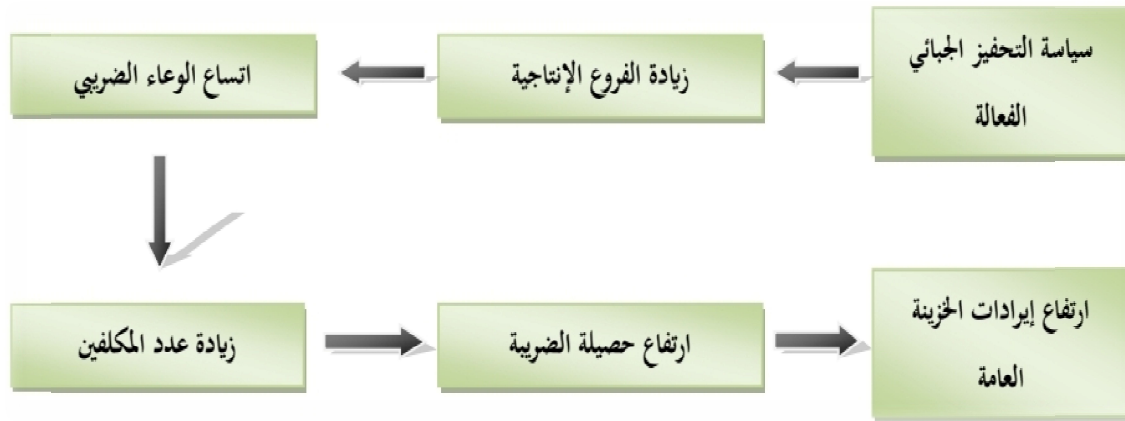
² عبد المنعم فوزي ،المالية العامة والسياسات المالية ،دار النهضة العربية،بيروت،لبنان،1981،ص34.

³ زينبات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الإستثمار في الجزائر،جامعة الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد17.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

-زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتتمية الإستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الإقتصادي مما ينتج عنه تعدد العمليات الخاضعة للضريبة، مما يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي وهذا ما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الجبائية والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل(1-1):آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة



المصدر: زينبات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الإستثمار في الجزائر، جامعة الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني.

ثالثا: الشروط المحددة لنجاح سياسة التحفيز الجبائي:

حتى تتحقق فعالية الحوافز الجبائية في تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة، يجب توفر مجموعة من الشروط أهمها:¹

- مدى مساهمة المشروع في تطوير تنمية المناطق الجغرافية الفقيرة أو النائية.
- مدى مساهمة المشروع في خلق أكبر فرصة للعمالة.
- مدى مساهمة المشروع في زيادة التدفقات النقدية الداخلية من العمالة الأجنبية.
- مدى جدية السياسات والضوابط الخاصة بمتطلبات الأداء والسياسات الموجهة بالإنجاز.

¹ عبد السلام أبو قحف، الإشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجزائر، مصر، 2003، ص 63-67.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

- أن يصاحب التخفيض الضريبي في الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية المرغوبة زيادة معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية غير المرغوب فيها.
- أن يكون العبئ الضريبي النسبي قبل تخفيض سعر الضريبة على الأنشطة الاقتصادية المراوغة أكبر نسبيا، مما يجعل من تخفيض الضريبة ميزة جبائية فعالة.
- أن يصاحب التخفيض في معدلات الضريبة على الأرباح الإستثمارية الاقتصادية المرغوبة تغير في الأرباح النسبية لصالح تلك الأنشطة غير المرغوب فيها.
- أن تكون المشروعات والفرص الإستثمارية المتاحة في مجال الأنشطة الاقتصادية المرغوبة تحقق نتائج موجبة، أما إذا كانت سالبة خاصة في المراحل الأولى فإن الحوافز الضريبية تصبح عديمة أو قليلة الفعالية في توجيه الإستثمارات باتجاه تلك الأنشطة.

رابعاً:حدود فعالية التحفيزات الجبائية

هناك عناصر تحدد من فعالية التحفيزات الجبائية نذكر منها:

- 1-توازن الميزانية: يقصد بها أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة وتأسيسها على ذلك فإذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية، وفي حالة العكس فهذا يعبر عن الفائض.¹
- 2-الضغط الضريبي: من إن المعدل الضغط الضريبي أثر بالغ في تشجيع المستثمرين والأعوان الاقتصاديين نحو المشاريع والأنشطة الإنتاجية، لهذا لا بد من أن يكون معدل الضغط الجبائي مقبولا، فإذا قامت الدولة بتجاوز حد معين من فرض الضرائب فيصبح ذلك العامل معرقل للإقتصاد، وعندما تكون معدلات الضريبة مرتفعة سيبحث كل مكلف بالضريبة عن كيفية التهرب من دفعها أو حتى الغش عن التصريح بدخله، بسبب الضغط الضريبي المرتفع.
- 3-الإزدواج الضريبي : يعرف الإزدواج الضريبي على أنه خضوع الوعاء الضريبي لأكثر من مرة لضريبة الدخل من النوع نفسه وعلى المكلف وخلال نفس المدة الزمنية، وقد يكون الإزدواج الضريبي داخلي على مستوى الدولة.²

¹ خباية عبدالله، أساسيات في إقتصاديات المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2009، ص262.

² ياسر صالح الفريجات، المحاسبة في علم الضرائب، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص29.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

4-عدم استقرار النظام الضريبي وتعقده: ويقصد به إدخال تعديلات كثيرة من الحين إلى آخر على التشريعات التي تنظم فرض الضريبة هذه التعديلات الكثيرة من شأنها أن تؤدي ولو بطريقة غير مباشرة إلى الإنحراف عن العدالة التي هي من القواعد الرئيسية التي يجب أن يركز عليها أي نظام ضريبي حديث، كذلك فإن عدم استقرار النظام الضريبي يخل بقاعدة اليقين التي بموجبها تكون الضريبة معلومة ومحددة بالنسبة للمستثمر بشكل تقني بدون غموض أو إبهام أو مفاجآت مستقبلية فيه

5- الظروف السائدة لدى الدولة الداعمة أو المضيفة للإستثمار: يجمع هذا العنصر في طياته كل الأوضاع والمناخ السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي، والمالي والثقالي للبلد وانطلاقا من هذه التغيرات يبني المستثمر قراره في الإستثمار أو عدم الإستثمار.¹

الفرع الثاني: أشكال التحفيزات الجبائية

يشكل الإمتياز الجبائي بأشكاله العنصر الحيوي والتحفيزي الذي يهدف إلى تشجيع الإدخار أو الإستثمار على النحو الذي يؤدي إلى نمو الإنتاجية الوطنية من ناحية وزيادة القدرة التكلفة للإقتصاد من ناحية أخرى، بالإضافة إلى زيادة الدخل الوطني نتيجة قيام مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة. وتتمثل أشكال الإمتيازات الجبائية عموما فيما يلي:

1- الإعفاءات والتخفيضات الجبائية:

تعد الإعفاءات الجبائية والتخفيضات استثناءا من النظام الضريبي العام بحيث تعمل على تخفيض الأعباء الجبائية عن المشروعات من أجل تحفيزها في إطار القطاعات الإقتصادية .

أ- الإعفاءات الجبائية: تعرف بأنها: "هي إسقاط لحق الدولة عن بعض الممولين لمبلغ الضرائب الواجب سدادها مقابل التزاماتهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وهذا ما يساعد الممول على زيادة دخله الصافي بعد الضريبة، ويكون ذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي، ونطاقه، وتتراوح مدة الإعفاء من سنتين إلى خمس سنوات".

ب - التخفيضات الجبائية: ويقصد بها: "إخضاع المكلفين على معدلات إقتطاع أقل من المعدلات السائدة، أو تقليص الوعاء الخاضع للضريبة مقابل التزاماتهم ببعض الشروط والمقاييس المحددة ضمن القوانين حيث تصنف التخفيضات الجبائية إلى:

¹للمي حمزة و عمروس محمد، مرجع سبق ذكره، ص41-42.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

-التخفيضات الجبائية الخاصة بالوعاء: وهي عبارة عن إجراءات ضريبية تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم إجرائها على المادة الخاضعة للضريبة، ويمكن أن تستند هذه الخصومات إلى نفقات حقيقة أو جزافية حسب مبلغ تجددته التشريع الضريبي.

-تخفيضات الضريبة الخاصة بالمعدل : ويعني ذلك إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الجبائي، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها بدلا من المعدل العادي على أرباح الشركات.

2-العفو الضريبي:

تعمل العقوبات الضريبية المرتفعة على عدم القدرة على تنفيذها مما يؤدي إلى فقدان مصداقية التشريعات الحكومية، ويعرف العفو الضريبي عموما على أنه : " برامج تمنح فرصة جديدة للممولين لدفع الضرائب الماضية دون أن يكونوا موضوعا للعقاب".

3-المعاملات التمييزية:

حيث يتم تصميم عدة معدلات ضريبية بالنسبة لنفس الضريبة يتم بموجها تطبيق معدلات تفضيلية بالنسبة لقطاعات النشاط التي ترغب الدولة في تشجيعها، في حين يتم تطبيق المعدلات العادية على باقي الأنشطة غير المعنية بالتشجيع.¹

4-نظام الإهلاك :

يعتبر الإهلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال المخصصات السنوية، وكلما كبر حجم هذه المخصصات كلما اعتبر ذلك إمتيازا لصالح المؤسسة، إذ بفضلها تتمكن ضرائب أقل.²

5-المعالجة والمعاملة الضريبية للأرباح والخسائر:

تعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة في الفرص الإستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي تمكن فقط الحد من الآثار السلبية للضرائب بمختلف أنواعها، بل أيضا تشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة تراكم رأس المال في اتجاه الأنشطة الإقتصادية المرغوبة.¹

¹ زهية لموشي، الإمتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الإنتاجي بالجزائر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، المجلة العلمية لجامعة الجزائر، المجلد 6، العدد 11، جانفي 2016، ص 7-9.

² سماعيل عيسى وكريم بوزيان، مرجع سبق ذكره، ص 133.

6- تأجيل الضريبة:

وهي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية بالضريبة، وإنما ستدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة، وهذا الإمتياز يمنح من أجل تفادي بعض الظواهر مثل التهرب الضريبي كذلك تهدف من خلاله إلى تشجيع بعض القطاعات ومنح فرصة للمشروعات التي لا تتلقى إعفاءات أو تخفيضات في تلك الفترة.

7-القرض الضريبي:

يمثل القرض الضريبي حق قابل للتحميل على ضريبة أخرى، فهو عبارة عن: " امتياز ضريبي يتعلق بفئة من المكلفين الذين يتمتعون بشروط خاصة، ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع أخذا بعين الاعتبار القواعد الضريبية السارية المفعول، فيعمل القرض الضريبي على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة بحيث لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة، ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي لا يتغير تبعا لسلم الاقتطاع الضريبي.²

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في التحفيزات الجبائية

تنقسم العوامل المؤثرة في التحفيزات الجبائية من حيث طبيعتها إلى ضريبية وأخرى غير ضريبية.

أولاً: العوامل الضريبية

وهي العوامل التي ترتبط مباشرة بالتقنيات المستعملة في إطار سياسة التحفيز الجبائي وتتمثل في طبيعة الضريبة، شكل التحفيز، زمن التحفيز، مجال تطبيق التحفيز، ونفصلهما كما يلي:-

أ -طبيعة الضريبة :

تحددالضريبة بنوع الوعاء الخاضع لها ولهذا فإن الإختيار المناسب للضريبة محل التحفيز يتأتى بالدراسة الجدية للوعاء الضريبي من حيث قدرته على تحقيق الأهداف المرغوب فيها في حالة ما إذا أخضع لمعدلات ضريبية معينة يضاف على هذه ضرورة دراسة انعكاسات هذه الضريبة على الخزينة العامة وعلى سلوك الأعوان الاقتصادية.

ب-شكل التحفيز:

¹ هلالى بدرة و مادون بشرى، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الإستثمار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم إقتصادية، كلية علوم تجارية وإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة طاهر مولاي، سعيدة، 2014-2015، ص4.

² زهية لموشي، مرجع سبق ذكره، ص10.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

يأخذ التحفيز شكل إعفاءات وتخفيضات، الغرض منها تحقيق جملة من الأهداف المختلفة، فتخفيف تكلفة الإستثمار مثلا يجب أن لا يكون على حساب قدرة الخزينة العامة في تحمل الأعباء العمومية، لذلك توضع قيود زمنية، مكانية وكمية ضابطة لشكل التحفيز تضمن توازنه وعدم إضراره بأي نوع من المصالح العمومية.¹

ج-زمن التحفيز:

عنصر الزمن عامل مهم في سياسة التحفيز الضريبي حيث من الضروري قبل تطبيق الإجراءات التحفيزية، والفترة الزمنية اللازمة لها الكفيلة بتحقيق الأهداف المراد بلوغها من خلالها، تتعدد الآراء بزمن التحفيز، حيث أنه الوقت المناسب لمنح الإمتيازات والفترة التي تلي نهاية الأزمات وتسبق مباشرة الإنتعاش الإقتصادي، من جهة أخرى الوقت المناسب لتطبيق التحفيزات هو مرحلة إنطلاق نشاط المؤسسة مع ضرورة تماشي هذه التحفيزات مع برنامج المؤسسة واستراتيجيتها في النمو.

د-مجال تطبيق التحفيز :

للحوافز الجبائية إطار عملي لا بد من تحديده بعناية حتى لا يكون له انعكاسات سلبية على السياسة الإقتصادية للدولة، ويتمثل هذا الإطار العملي في الإستثمارات المنتجة التي لها قدرة قوية في تحقيق نتائج إيجابية تساهم في تحقيق وضعية إقتصادية و إجتماعية أفضل، وفي المؤسسات التي تشغل نسبة عالية من اليد العاملة.²

ثانيا: العوامل غير الضريبية

هناك عوامل خارجية لها أهميتها ودورها في التأثير على سياسة التحفيز الضريبي تتمثل في أربعة عناصر هي: العنصر الأساسي، العنصر الإداري، العنصر التقني و العنصر الإقتصادي، ونوضحها فيما يلي:³

1-العنصر الأساسي:

يراعي كل مستثمر في اتخاذ قرار الإستثمار الحالة السياسية لمكان الإستثمار، لهذا فإن الإستقرار السياسي يعتبر أحد المتطلبات الهامة لنجاح أي مشروع استثماري، حيث أن غيابه يزيد من نسبة المخاطرة من حيث

¹نعيمه مسعي، دور التحفيزات الجبائية في دعم وتشجيع الإستثمار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، كلية علوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011-2012، ص17

²ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2003، ص193.

³نعيمه مسعي، مرجع سبق ذكره، ص46.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

الخسارة، ومن ثم فإن سياسة التحفيز الجبائي لن يكون لها دور فعال في اتخاذ قرار الإستثمار في ظل وضع سياسي مضطرب، خال من الاستقرار.

2-العنصر الإداري:

يؤثر مستوى ونوعية المعاملات الإدارية في نجاعة سياسة التحفيز الجبائي وكلما كانت هناك عراقيل إدارية كالبيروقراطية، والرشوة كلما أثر ذلك سلبا على فعالية الإجراءات التحفيزية، لهذا لابد من توفير أجهزة إدارية تتميز بالكفاءة والنضج القانوني.

3-العنصر التقني :

تعتبر البنية الإقتصادية من متطلبات أي مشروع إستثماري بحيث تساهم بشكل كبير في خلق بيئة ملائمة للإستثمار ومن ثمة المساهمة في إنجاح سياسة التحفيز الجبائي، إن البلد الذي يتوفر فيه بنية تحتية وعناصر الإنتاج بما في ذلك وجود مناطق صناعية وسهولة الإتصال، يكون له أثر في قرار توطيئ الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

4-العنصر الاقتصادي:

تستدعي فعالية سياسة التحفيز الجبائي وضعية إقتصادية مشجعة من حيث وفرة الأسواق اليد العاملة المؤهلة، ومصادر التمويل بالمواد الأولية كذا شبكة الإتصالات، التسهيلات المتعلقة بالتعاملات الإقتصادية والمالية الخارجية بالإضافة إلى إستقرار العملة ومرونة سياسة الأسعار والإئتمان.

المطلب الثاني: أهم التحفيزات الجبائية التي يقدمها النظام الجبائي الجزائري.

غيرت الجزائر خصوصا في فترة الإصلاحات مجموعة من النصوص القانونية تسعى كلها إلى تهيئة المناخ المناسب لتطوير الإستثمارات ومن أهم ما جاءت به هذه القوانين إنشاء وكالات لترقية الاستثمارات، وتقسيم إلى وكالات وطنية لدعم الإستثمار، وللتوظيف الذاتي:

أولا: آليات دعم الإستثمار

أ- آلة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) :

بموجب المرسوم التشريعي رقم: 05 - 93 المؤرخ في أكتوبر 1993 التي تحولت بموجب الأمر الراسم رقم: 01-03 ، في 20 أوت 2001 إلى آلة وطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) وهي مؤسسة عمومية ذات طابع

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية والإستثمار بالمناطق الصحراوية

إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي يتمثل في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وتتولى المهام التالية :

- تهيئة الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها .
- تقدم كل الخدمات الإدانة والمعلومات المتعلقة بالإستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين وتبلغهم بقرار القبول أو الرفض للإستثمار المثوب والمزايا والحوافز المطلوبة إذا كان في مدة أقصاها 30 يوما من تاريخ إيداع الطلب.
- تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للإستثمار الصناعي، السياحي والخدماتي هذا الأمر في غاية الأهمية لأن العقارات كان يتم بصفة غير منسقة وفي غاية التعقيد.
- إنشاء صندوق لدعم الإستثمارات تتكفل بإدارته الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار يمول الامتيازات الملكية منح الخاصة أو الاستثنائية.
- تسهيل القيام بالأجراءات التأسيسية للمؤسسات وهي ربط المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك الوحيدة اللامركزية .
- تسيير المزايا المرتبطة بالإستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- المثانة في تطوير قلية مجالات وأشكال جديدة للإستثمار .

ب- المجلس الوطني للإستثمار(CNI) :

تأسس بموجب الأمر رقم 03 - 01 جهاز إستراتيجي لدعم تطوير الإستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، ويكلف المجلس بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الإستثمارات وبسياسة دعم الإستثمارات.¹

ثانيا: آليات دعم التوظيف الذات.

قامت الجزائر بإنشاء ثلاث وكالات يخول لها منح تحفيزات جبائية للراغبين في الإستثمار تتمثل في:

أ- الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (ANADE):

¹ شريفي يسمينة، دور السياسة الجبائية في تشجيع الإستثمار، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، 2017-2018، ص65.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

هي هيئة عمومية، أنشئت بموجب الأمر 14 - 96: المؤرخ في 24 جوان 1996 ، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات ، (ANSEJ) سابقا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،تحتوي على 48 فرع على المستوى الوطني، هذا الجهاز موجه للشباب الذين يردون الولوج لعالم الإستثمار ، والحامل لأفكار مشاريع تمكثهم من خلق مؤسسات، يضمن الجهاز عملية الموافقة وتمويل المؤسسة وتوسيعها، حيث يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار. كما يستفيد أصحاب المشاريع من تحفيزات جبائية من القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع وبعد إنشاء المؤسسة.

وتتمثل أهداف الوكالة في :

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المشاريع في مختلف مراحل إنشاء واستغلال المشروع.
 - إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.
 - إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات في جهاز المؤسسات المصغرة.
 - ضمان متابعة ومراقبة المؤسسات والمشاريع سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.
 - الحفاظ على علاقات مستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار تمويل المشاريع.
 - متابعة التنفيذ وتشغيل.
- وبالنسبة لعملية المرافقة التي تضعها الوكالة تحت تصرف الراغبين في إنشاء مؤسسات تتمثل في :

✓ مرافقة الوكالة لأصحاب المشاريع قبل البداية في المشروع :

التوجيه والتشجيع دراسة المشروع الإعلام التكوين المجاني.

✓ مرافقة الوكالة لأصحاب المشاريع بعد إنطلاق المشروع :

التشجيع والرقابة والمتابعة والتقييم وكذلك ضمان المخاطر .

و منذ نشأة الوكالة وإلى غاية سنة 2017 بلغت حصيلة الوكالة فيما يخص خلق مؤسسات صغيرة 370.210 مؤسسة في مختلف القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، حيث بلغ فيها قطاع الخدمات و النقل معا

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية والإستثمار بالمناطق الصحراوية

نسبة 52.7%، يليها قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 15%، وأخيرا قطاع الصناعة والصناعة التقليدية، ثم الأشغال العمومية والمهن الحرة بنسب 20، 8,8 و 2.6% على التوالي.

كما أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة لفائدة الطلبة الجامعيين بلغت نسبة: 9% من أصل مجموع المشاريع الممولة منذ نشأتها وإلى غاية 2017 والباقي يخص المهنيين، وهذا ما يؤكد ابتعاد الإطارات وأصحاب الشهادات العليا عن مجال الأعمال وتخوفهم من إنشاء مشاريع استثمارية.

ب - الصندوق الوطني للتأمين علي البطالة (CNAC):

انشأ الصندوق طبقا المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 هـ الموافق ل: 06 جويلية 1994 لفائدة إجراء القطاع الإقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية، إذ يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30 - 50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية بالاستفادة من مساعدات مالية من 28 إلى 29 من التكلفة الإجمالية للمشروع شرط أن لا تتجاوز 10 ملايين دج، وتحفيزات جبائية تتمثل في الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنجاز والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الإستغلال؛ ويقوم الصندوق من جهة أخرى بتغطية النشاطات المنصوص عليها في التنظيم والمتمثلة في مايلي:

كافة نشاطات الإنتاج والخدمات ما عدا إعادة البيع دون تحويل المنتج، النشاطات المحدثثة في قطاع الفلاحة، الري والصيد البحري.

النشاطات المحدثثة في المناطق الخاصة (الهضاب العليا والجنوب).

منذ نشأة الصندوق وإلى غاية سنة 2017 يرافق الصندوق ما يقارب 140.397 مؤسسة مستفيدة من هذه الامتيازات، في حين بلغت سنة 2017 ما يقارب 1681 مؤسسة، وخلال سنة 2016 تم تحويل 49 % منها خاص بقطاع الفلاحة.

ج- الوكالة الوطنية لترقية القرض المصغرة: (ANGEM)

تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14 - 04 المؤرخ في: 22 جانفي 2004 لهدف الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة الرامية إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين في خلق نشاطاتهم الخاصة وذلك بمنحهم سلفة بدون فوائد لشراء تجهيز مواد أولية لبدء نشاط أو حرفة وهو موجه للأشخاص الذي يتجاوز سنهم 18 سنة دون دخل، ولقد سجلت حصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة منذ نشأتها سنة

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

2004 وإلى غاية سنة 2022 ما يقارب 966.234 قرض ممنوح يتوزع بين نسبة 62.44% شخص استفاد منها من فئة النساء ونسبة 17.91 % استفاد منها الرجال، ومن جهة أخرى تسجل الصناعات الصغيرة 310,426 قرضا ممنوحا بنسبة 38.73 % أما القطاعات الأخرى تتمثل خاصة في الخدمات الصناعة التقليدية والزراعة بين 14% و 20%.

كما يستفيد أصحاب المشاريع الإستثمارية من تحفيزات جبائية تتمثل في الآتي :

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات.
- إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث سنوات.
- تعفى من رسم نقل الملكية، الإقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولين.
- يمكن الإستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص بالإنشاء.
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال السنوات الثلاث الأولى من الإخضاع الضريبي.

حاولنا من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالضريبة والنظام الجبائي والتحفيزات الجبائية الممنوحة في ظل النظام الجبائي الجزائري ، حيث أن الضريبة تمثل إقتطاع نقدي ، أي أنها تفرض ويتم تحصيلها بصورة نقدية في الغالب وبالذات في الوقت الحاضر ، فهناك تكامل بين أنواع الضرائب نخص بالذكر الضرائب المباشرة و غير المباشرة فمزاي كل منها تصحح عيوب الأخرى ، هذا مايدعو إلى المزج بينهما للحصول على نظام ضريبي ملائم للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للدولة.

المبحث الثالث: الإستثمار بالمناطق الصحراوية

الإستثمار هو الانفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية مثل مشروعات الطرق الرئيسية والفرعية ومشروعات تمديدات المياه وتجهيز المخططات العمرانية ومشروعات الإسكان وتمديدات الكهرباء وتوليد الطاقة بمختلف أنواعها

سوف نتطرق في المبحث التالي الى مطلبين :

المطلب الاول: تعريف الإستثمار

المطلب الثاني : انواع الإستثمار ومجالاته

المطلب الاول: تعريف الإستثمار

وسنتطرق في هذا المطلب الى تعريف الإستثمار لغة (اولا) واصطلاحا (ثانيا)اقتصاديا (ثالثا) قانونيا (رابعا)

الفرع الاول: لغة

- يقصد بالإستثمار في اللغة، مصدر استثمر يستثمر وهو الطلب بمعنى طلب الإستثمار، وأصله من الثمر وله عدة معاني منها ما يحمله الشجر وما ينتجه ، ومنها الولد ، حيث يقال : الولد ثمرة القلب ، ومنها انواع المال ¹.
- كلمة مشتقة من الفعل استثمر بمعنى: استثمر يستثمر، استثمارا، فهو مستثمر، و المفعول مستثمر.
- استثمار أمواله: استغلها وجعلها تثمر، وعليه أن يستثمر جهوده: أن يستغلها، وأن يوظفها .
- والاستثمار اسم جمعه استثمارات مصدر استثمر، نقول يرغب في استثمار أمواله: اي الانتفاع بها في عمل ما ، استغلالها ².

-يعرف الإستثمار لغة:" طلب الحصول على الثمرة، وثمره الشيء ما تولّد عنه، أو نفعه، و (ثمر)الثمر: حمل الشجر، والثمر أنواع المال، جمع الثمر، ثمار وأثمر الشجر أي خرج ثمره، وثمر الرجل أي كثر ماله ³"

الفرع الثاني : اصطلاحا

¹قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص.29

²جمال الدين برقوق وآخرون، إدارة الإستثمار، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016، ص.16

³محمد حسن الجوهرى، الرقابة على مشروعات إستثمار القطاع العام: الرقابة البرلمانية - رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، رقابة الأجهزة التنفيذية، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 2007 ص 10.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

يقصد بالاستثمار قيام شخص طبيعي او معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته او جهوده او أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده او بالمشاركة مع شخص طبيعي او معنوي محلي او أجنبي او مع الدولة او مع مواطنيها في إنشاء مشروع او مشروعات مشتركة.

ويتميز الاستثمار المباشر بطابع مزدوج الاول: وجود نشاط اقتصادي يزاوالمستثمر الأجنبي في بلد المضيف والثاني ملكيته الكلية او الجزئية للمشروع أي الاستغلال المباشر للمشروع¹

ثالثا : التعريف الاقتصادي للاستثمار

هو تيار من الانفاق على الأصول لإنتاجية كسراء المعدات والآلات ووسائل النقل اللازمة للمشروعات الإنتاجية والتي يطلق عليها أصول رأسمالية، كما يمثل أيضاً الاستثمار في العقارات أو الأوراق المالية بهدف تحقيق عائد ربحي يضاف إلى الثروات ورؤوس الاموال²، ويقصد به أيضاً توظيف أو تشغيل المال بقصد تحقيق النمو(الربح)

والاستثمار في عامل الاقتصاد والسوق له معاين متباينة تتداخل مع عوامل مركبة أخرى مثل سيولة التمويل والاقتصاد، حاجات ومخاطر السوق، أسعار العملات...الخ؛

فتمويل الاستثمارات يعين وضع المالفي مشروع ما مع توقع الحصول على مكاسب معينة في مدى زمني محدد ، وهذا يجب أن يتم بناءً على تحليل دقيق متأن لكل عامل مع ضماندرجة عالية من التأمين لرأس المال الاصلي فضلا عن تأمين استرجاعه، في غضون فترة زمنية محددة وذلك بالتعامل مع شركات ووكالات تأمينية.

رابعا : التعريف القانوني للاستثمار

بالرغم من أن عملية الاستثمار عملية اقتصادية بحتة، إلا أن رجل القانون حاول ايجاد تعريف لها، وذلك لأنه ينظر في تنظيم هذه العملية، ولأن هذه الأخيرة تشتمل على جوانب قانونية و جوانب اقتصادية، فقد صعب ايجاد تعريف له، وتختلف التعاريف التي وضعها مختلف الدول بالرغم من أنها تهتم بتنظيم عملية واحدة ذلك الاختلاف نظرة كل دولة إلى الاستثمار والاختلاف اهتمام كل دولة به، والاختلاف التعامل داخل كل دولة، فمثال نجد الدول المتقدمة التحررية لا تضع عراقيل أمام هذه العملية، وذلك اعتمادا على مبدأ عدم تدخل الدولة ، أما البلدان النامية فمنها الدول ذات التوجه الاشتراكي لا تخصص للاستثمار دورا كبيرا في

¹ طاهر حيدر حردان - مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن - عمان - الطبعة الأولى، سنة 1997، ص 13.

² د. عيبوط محند علي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر 2013، ص 25.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

التنمية الاقتصادية، و منها الدول التحررية و هي نفس معظم الدول النامية لان تشجع عللاستثمارالأجنبي و تضع له تقنيات تنظمه و تحتوي على تعريف له.¹

خامسا : التعريف المالي للاستثمار

يعرف الاستثمار في المنظور المالي على أنه كل النفقات التي تولد مداخيل جديدة على المدى الطويل، والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو مايسمى بالأصولالدائمة، ومايلاحظ من هذاالتعريف أنه يشترك مع التعريف المحاسبي، فكلاهما يركز على عامل الزمن طويل المدى (ويقصد به مجموعة من التكاليف التي تعود بالأرباح والايادات خلال فترة زمنية طويلة اين يكون تسديد التكلفة الكلية وتغطيتها²

المطلب الثاني: انواع الاستثمار ومجالاته

الفرع الاول: انواع الاستثمار

يتم تصنيف الاستثمار في العادة بالنظر إلى عدة معايير يمثل كل واحد منها تصنيفا معينا، وتتعددالتصنيفات بتعدد هذه المعايير وسنذكرها كما يلي :³

اولا : الاستثمار المالي

يعرف الاستثمار المالي على أنه استثمار في الأصول المالية مما يعطي حق مطالبة بأصول حقيقية، ونتيجة لتعدد فروع ومجالاته وخصائصه التي تميزه عن أنواع الاستثمارات الأخرى، فقد توجه إليه الكثير من المستثمرين، ويأتي الدافع وراء الاستثمار المالي من الحاجة الى:

- تحقيق التوسع الاقتصادي وتنميته من خلال شراء حصص رؤوس الأموال أو السندات وغيرها.
- وجود الوعي الكافي لدى الفرد أو القطاع لأهمية الاستثمار في مجالات معين.
- وجود فائض مالي من المدخرات التي يرغب صاحبها بزيادتها وتحقيق ربح مستدام منها.

ثانيا : الاستثمار البشري

يعتبر المعظم الاستثمار في رأس المال البشري أحد أهم الاستثمارات وأحد أكثرها فائدة على المدى البعيد وأكثرها أهمية في تحقيق الاستراتيجيات وتتم عن طريق توفير السبل والطرق للتطوير من الإنسان وقدراته مما

¹-عبد الغفارحنفي،"الادارة المالية " ، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002 ص. 30

²عيسى بن لخضر، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالميةالراهنة(1988-2015)،شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2019ص27

³- حسين على خربوش، الاستثمار والتمويل بني النظرية والتطبيق، الأردن ، بدون دارنشر، 1996 ص 24

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

يسهم في ما بعد بتحقيق الأهداف والاستراتيجيات التي تم رسمها وتحسين طرق تنفيذها، حيث أنه لا بد لهذه العملية أن تكون مستدامة، نذكر بعض أسباب الاستثمار البشري:¹

- على الصعيد الدولي والعالمي تسعى البلدان الى تحقيق أعلى استثمار بشري لتوظيفه في تطوير مختلف القطاعات الصحية أو التعليمية أو التشغيلية وغيرها الكثير من القطاعات.
- تنوع المشاريع وفرص الاستثمارات الجديد التي يستطيع الأفراد أن يشغلوها مما يزيد من دخل الفرد وتحسين معيشته.

ثالثا: الاستثمار الطويل الأجل

كما ذكرنا سابقا في تعريف الاستثمار أنه إنفاق على مشروع معين لتحقيق الأرباح فقد تعتمد هذه المشاريع على فترات طويلة من الزمن لجني الأرباح وتحقيق العائد الاستثماري، كما تعتبر الاستثمارات طويلة الأجل من الاستثمارات الآمنة؛ حيث أنها تحتاج إلى وقت طويل بدأ من عملية شراء الاستثمار ووصولاً إلى عملية تحقيق الأرباح. يحتاج الاستثمار إلى خبرة ودراسة حيث يمكن الاستناد الى مجموعة من القواعد التي ستساعدك على اتخاذ القرارات ومنها نذكر التالي:²

- الإعراض عن الإشاعات والاستناد إلى الدراسات والتحليلات.
- دراسة السوق تبعاً لنوع الاستثمار الذي ترغب به ودراسة الجدوى، حيث ستحتاج لتخفيف المخاطر قدر المستطاع بصفتك مستثمر طويل الأجل وستحتاج إلى سيولة عالية لتحقيق أهدافك.
- تجنب المخاطر التي تؤدي إلى تحقيق أرباح بفترات قصيرة، حيث من الممكن أن تؤثر هذه المخاطر على خططك ومشاريعك المستقبلية أو حتى استثمارك ذاته، اذا كنت ممن يفضلون تحقيق الأرباح بفترات وجيزة فلا بد أنك مستثمر قصير الأجل وهذا ما سنذكره تالياً.

• رابعا: الاستثمار القصير الأجل

الاستثمارات قصيرة الأجل أو ما يعرف بالاستثمارات المؤقتة، تهدف إلى تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية قصيرة عادة ما تحمل المخاطرة العالية، عادة ما تحتفظ بها الشركات على هيئة سندات أو أوراق مالية قابلة للتحويل إلى سيولة بسرعة عند الحاجة، فهي استثمارات معروفة الاتجاه والعائد المالي في هذه الحالة على عكس الاستثمارات طويلة الأجل التي قد تكون مهمة في بعض الأحيان أو قد تحمل التغيرات.

¹ عبد المحمود حميدة عبد الرحمن نصر، الاقتصاد الكلي " النظرية المتوسطة"، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، 1996، ص 196.

² حامد العريب الحضيري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 44.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

يلجأ البعض لشركات الاستثمار التي تحتوي على صندوق استثمار مشترك حيث تقوم الشركة الاستثمارية بجمع كل هذه الأموال في صندوق واحد لاستخدامه في الاستثمار في ما بعد وتحقيق الأرباح، قد يعتبرها البعض من الطرق الآمنة للاستثمارات القصيرة.

خامسا: الاستثمار العام

يتم الاستثمار العام من خلال شركة أو مجموعة شركات تقوم بالاستثمار بشكل مكثف في مجال أو صناعة معينة أو في عدة قطاعات في آن واحد لتحقيق أكبر عائد مالي، وتتبع هذه الشركات المنشآت التابعة للدولة .

سادسا : الاستثمار الخاص

هو استثمار يتم العمل به من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين قد يتبعون لشركة خاصة أو يقومون بالاستثمار بمفردهم لغايات تحقيق العائد المالي والأرباح من الاستثمار.

الفرع الثاني : مجالات الاستثمار مجالات الاستثمار كثيرة من أهمها : الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار المشتركة وصناديق المؤشرات.

اولا : الاسهم

قد تكون الأسهم هي أكثر مجالات الاستثمار شهرة وبساطة. عندما تشتري سهما ، فأنت تشتري حصة ملكية في شركة مطروحة للتداول العام. يتم تداول العديد من أكبر الشركات في العالم – مثل جنرال موتورز وأبل وفيسبوك – بشكل عام ، مما يعني أنه يمكنك شراء أسهم فيها

ثانيا : السندات

عندما تشتري سندا ، فأنت تقرض الأموال بشكل أساسي لكيان ما. بشكل عام ، هذه شركة أو كيان حكومي. تصدر الشركات سندات الشركات ، بينما تصدر الحكومات المحلية سندات بلدية. تصدر وزارة الخزانة سندات الخزانة والأوراق المالية والسندات ، وكلها أدوات دين يشتريها المستثمرون .¹

ثالثا :صناديق الاستثمار

¹لخضر بن عيلة، دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، 2018 ص60 .

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

الصندوق المشترك هو مجموعة من أموال العديد من المستثمرين التي يتم استثمارها على نطاق واسع في عدد من الشركات. يمكن إدارة الصناديق المشتركة بنشاط أو إدارتها بشكل سلبي. الصندوق المدار بنشاط لديه مدير صندوق يختار الأوراق المالية لوضع أموال المستثمرين فيها .

رابعا :.الصناديق المتداولة في البورصة

الصناديق المتداولة في البورصة (ETFs) تشبه الصناديق المشتركة من حيث أنها مجموعة من الاستثمارات التي تتبع مؤشر السوق. على عكس الصناديق المشتركة ، التي يتم شراؤها من خلال شركة الصناديق ، يتم شراء أسهم صناديق الاستثمار المتداولة وبيعها في أسواق الأسهم.

يعتبر الإستثمار من أهم المحاور التي تسعى إليها السياسة الإقتصادية و الإجتماعية في أي بلد ، ذلك بغية الوصول إلى تنمية الإقتصاد الوطني من جهة وخلق الرفاهية العدل المعيشي للمجتمع من جهة أخرى ،ومن أجل تشجيع وتوجيه الإستثمارات تعمل الدولة على إتخاذ سياسة معينة لبلوغ هدفها ومن بين هذه السياسات نجد سياسة التحفيز الجبائي .

حيث يعتمد مدى نجاح سياسة التحفيزات الضريبية في تشجيع الإستثمارات على مدى البيئة الإقتصادية والسياسية و الإجتماعية المواتية للإستثمار ، وتلعب سياسة منح التحفيزات الجبائية دور مهما في تنمية وتطوير الإستثمار المحلي في الجزائر، حيث فتحت المجال أمام العديد من المشاريع وكذلك تنمية وتطوير بعض المناطق النائية والصحراوية.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية والإستثمار بالمناطق الصحراوية

المبحث الرابع: عرض وتقييم الدراسات السابقة للتحفيزات الجبائية والإستثمار بالمناطق الصحراوية.

المطلب الأول: عرض وتقييم الدراسات السابقة التي عالجت التحفيزات الجبائية.

أولاً: عرض الدراسات المتعلقة بالتحفيزات الجبائية.

الدراسة الأولى:

قام الباحث جخدم أمحمد سنة 2010 "بإعداد دراسة تحت عنوان "فعالية التحفيزات الجبائية وتأثيرها على الوعاء الجبائي" وهذا لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في تخصص نقود مالية وبنوك بجامعة عمار ثليجي الأغواط.

حاولت هذه الدراسة من خلال عرض المعلومات النظرية والميدانية الإجابة عن الإشكالية المحورية التالية: "ما مدى تأثير التحفيزات الجبائية على الوعاء الجبائي؟"

تفرعت من هذا السؤال المحوري مجموعة من الفرضيات، نذكرها فيما يلي:

- إن التوسع في تقديم التحفيزات الجبائية في المدى القصير يؤثر سلبا على الوعاء الضريبي.
 - إن التوسع في تقديم التحفيزات الجبائية في المدى الطويل يؤثر سلبا على الوعاء الضريبي.
 - إن فعالية الإدارة الضريبية تساهم في دعم التحفيزات الجبائية.
- للتأكد من صحة هذه الفرضيات قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة فصول، خصص الفصلين الأول والثاني للحديث عن ماهية النظام الجبائي والتحفيزات الجبائية والوعاء الجبائي ومكونات هذا الأخير، في حين مثل الفصل الثالث الجانب الميداني للدراسة أين قدم معلومات مفصلة عن مديرية الضرائب والهيئات المدعّمة للتحفيزات الجبائية في ولاية الأغواط من خلال التركيز على أهميتها.
- ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات تتمثل أهمها في:
- تأثير فعالية النظام الضريبي بالقوانين التشريعية والسير الحسن للإدارة الضريبية.
 - عدم وجود تنسيق بين الإدارة الضريبية والهيئات الداعمة للاستثمار والمكلف الجبائي.
 - كثرت التعديلات الجبائية والقوانين المتعلقة بالتحفيزات ساهمت في عدم فهم واجبات وحقوق المكلف.
 - إن كثرة مشاريع المستفيد من التحفيزات هي في قطاع الخدمات وليس في القطاع الإنتاجي وبالتالي لم تتحقق النتائج المرجوة منها كالقضاء على البطالة وزيادة الاستثمارات.
 - إن وجود تغييرات في قوانين التحفيزات الجبائية أدى إلى استغلالها من قبل بعض المكلفين في التهرب من دفع الضرائب مع العلم أنهم استفادوا من تحفيزات جبائية.
 - قلة الموارد البشرية المكونة والإمكانات المادية ساهم في عرقلة السير الحسن للإدارة الضريبية، كما أن عدم فهم القوانين الجبائية من طرف الهيئات الداعمة للاستثمار كأن له تأثير سلبي لدى المكلف.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

الدراسة الثانية:

دراسة تحت عنوان "التحفيزات الجبائية للاستثمارات الجزائرية" من إعداد الطالبة 'توامي أمال' لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في تخصص نقود ومالية بجامعة الجزائر 03 وهذا سنة 2012. ركزت الباحثة في دراستها على البحث عن إجابة للسؤال الجوهرى التالي: "ما هو الدور الذى يمكن أن تقوم به التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار؟"

وهذا من خلال وضع فرضيات تتوافق مع خطة الدراسة من جهة وأهداف الدراسة من جهة أخرى تعمل على إثباتها أو تفنيدها في نهاية البحث، وتتمثل هذه الفرضيات في:

- إن فكرة إنشاء أجهزة لتطوير ودعم ومتابعة الاستثمارات خطوات أساسية وهامة لتشجيع المستثمرين.
 - تُعتبر القوانين أهم ركيزة في تنظيم التحفيزات الجبائية للاستثمار.
 - التحفيزات الجبائية من أهم العوامل تأثيرا في توفير مناخ استثماري جاذب.
 - الميزانية هي أداة في يد الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ التوازن الاقتصادي.
- وفي هذا السياق قامت الباحثة بتقسيم المضمون إلى ثلاثة فصول مكملّة لبعضها البعض، حيث خصصت الفصل الأول لتقديم تفاصيل حول التغييرات الحاصلة في النظام الجبائي الجزائري بعد الإصلاحات، أما الفصل الثاني فلقد قامت بالربط بين الاستثمار وسياسة التحفيز الجبائي، لتنتقل في الفصل الأخير لعرض سياسات التحفيز المطبقة في الجزائر.

من خلال عرضها للجانب النظري والتطبيقي توصلت لمجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:

- عدم التمييز في المعاملة الضريبية بين المستثمر الوطني والأجنبي.
- تقديم المزايا والخصائص الضريبية لأزمة تشجيع الاستثمارات بالخصوص في شكل إعفاءات ضريبية أو جمركية أو في صورة خدمات الأزمة.
- ضرورة قيام الهيئات المشكلة لتطوير ودعم الاستثمار بمتابعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية والتغلب على الصعوبات التي تواجه المستثمر خلال مراحل التنفيذ وذلك بتسليط الإجراءات الإدارية.

الدراسة الثالثة:

تحمل الدراسة الخامسة عنوان "أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية" أعدت من قبل الطالبة 'درقة أمال' في إطار إنائها لمرحلة الماستر تخصص مالية وبنوك في جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي سنة 2015.

اعتمدت في دراستها على وضع مجموعة من الفرضيات تخدم السؤال الجوهرى التالي: "ما مدى أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟"، حيث تمثلت هذه الفرضيات في فرضية رئيسية تتفرع منها مجموعة فرضيات فرعية والمتمثلة في ما يلي:

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

- تؤدي التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة إلى التأثير على مستوى الأداء المالي.
- للتحفيز الجبائي دور في تحسين الأداء المالي من خلال التأثير على مختلف مراحل نشاط المؤسسة.
- أهمية التحفيزات الجبائية مرهونة بمدى أثر التكاليف الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة.
- لكي تساهم التحفيزات الجبائية في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة يجب دمج تسيير العامل الجبائي ضمن الأولويات الأساسية في المؤسسة.
- بالإضافة إلى الإجابة عن التساؤل الأساسي في إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المتبناة فلقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسات الإقتصادية وقياس مدى تأثير هذه الأخيرة على الأداء المالي في هذا النوع من المؤسسات.
- ولتحقيق ذلك تم تقسيم المضمون إلى ثلاثة فصول، تطرقت في الفصل الأول إلى مدخل مفاهيمي للجبائية والنظام الجبائي، وفي الفصل الثاني تم التركيز على الأداء المالي والتحفيزات الجبائية، أما الفصل الثالث فلقد خُصص للدراسة الميدانية أين تعرضت لمدى تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. لتتوصل الباحثة في نهاية دراستها الميدانية إلى ما يلي:
- إن التحفيزات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مفيدة ومهمة في التخفيض من الأعباء الجبائية، مما يساعد المؤسسة على تحقيق وفورات ضريبية تساعد على النمو والبقاء.
- ضرورة الإهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الإستثمار، ومحاولة الإستفادة منها قدر الإمكان وعدم إهمال أي جزء منها.
- أهمية أخذ الوفورات الضريبية بعين الإعتبار عند تحديد أي سياسة من سياسات المؤسسة، لما له من أثر واضح في تدعيم المركز المالي.
- الرفع من مستوى الثقافة الجبائية للميسرين، من خلال التكوين والتربصات، وبالتالي تمكينه من استغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة، وتوضيح الإختيارات التي يجب انتقائها.
- إعادة النظر في الإمتيازات الضريبية في كل فترة يكون فيها الإقتصاد في حاجة إلى إصلاحات جديدة، وذلك مساهمة للوضعية الاقتصادية الدولية.
- أن يعتمد المشرع في منح إعفاءات جبائية للمؤسسات على حجم رأس المال وعدد مناصب الشغل، ولا يعتمد على الطبيعة القانونية للمؤسسة.

الدراسة الرابعة:

تمت من قبل الطالب 'شارف صابري' حيث حملت عنوان "الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر"، تم إعدادها سنة 2016 كمذكرة تخرج لمرحلة الماستر بجامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان في تخصص اقتصاد مالي ونقدي.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

عملت الدراسة من خلال جانبها النظري والتطبيقي على توضيح مدى مساهمة السياسة والتحفيزات الجبائية بعد التعديلات في القانون الجبائي في تطوير وتشجيع وجذب الاستثمار والنهوض بالاقتصاد الوطني، وهذا من خلال محاولة الإجابة عن الإشكالية التالية: "ما مدى فعالية الامتيازات الجبائية في تحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر؟"

ارتبطت هذه الأخيرة بمجموعة من الفرضيات التي تخدم نوع البحث وأهدافه والمتمثلة في:

- الإصلاحات الجبائية وضعت فرص وحوافز للاستثمار في الجزائر.
- الامتيازات الجبائية للاستثمار في الجزائر تساهم في توفير المناخ الملائم للاستثمار.
- متابعة الدولة للاستثمار عن طريق مؤسساتها وقيامها بتربيته وتطويره.
- للإجابة على السؤال الأساسي للدراسة قسم الباحث الدراسة إلى أربع فصول حيث خصص الفصلين الأولين للجانب النظري من خلال التطرق إلى الملامح العامة للنظام الجبائي والمفاهيم العامة المتعلقة بالاستثمار، أما الفصلين الآخرين فلقد خصصا للجانب التطبيقي حيث ركز على عرض مختلف المعلومات المتعلقة بالجزائر في مجال الاستثمار باعتبارها دراسة حالة مختارة في الدراسة، وهذا من خلال عرض الامتيازات الجبائية وتأثيرها على الاستثمار في الجزائر.

في آخر الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج المهمة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تطهير المحيط من البيروقراطية والرشوة والفساد بصفة عامة.
- ضرورة تقديم مزيد من الحوافز وتوجيهها نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.
- تشجيع الشباب للتوجه إلى المشاريع الإنتاجية عن طريق تقديم محفزات مغرية تجذبهم لهذا النوع من المشاريع.
- وجوب اهتمام الدولة برأس المال الطبيعي وعدم التركيز الكبير على رأس المال المادي.
- تطوير القطاع الوطني الخاص وإعادة توجيه القطاع العام.

الدراسة الخامسة:

قام الطالبان 'جودي عبد المجيد' و'غازي أحمد' سنة 2017 بإعداد مذكرة تحت عنوان "التحفيزات الجبائية وأثرها على الاستثمار المحلي دراسة حالة قطاعي النقل وأشغال البناء بولاية أدرار للفترة 2008-2016"، وهذا في إطار تحضير مذكرة طور الماستر تخصص مالية المؤسسة بجامعة أدرار سنة 2017.

هدف الباحثان من خلال هذا البحث إلى محاولة التعرف على ماهية التحفيزات الضريبية والاستثمار المحلي وكذا أخذ فكرة عن كيفية الاستفادة من هذه التحفيزات ودورها في تنشيط الاستثمار المحلي ونمو المؤسسات، إضافة إلى تحديد مدى قدرة التحفيزات الضريبية الممنوحة في دعم الاستثمارات وقيامها، وذلك من خلال طرح سؤال رئيسي تمثل في: "ما مدى مساهمة التحفيزات الضريبية في دعم الاستثمار المحلي، دراسة مشاريع

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

ممولة عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية أدرار؟"، ارتبطت بهذه الإشكالية مجموعة من الفرضيات التي حاولا الطالبات اثبات صحتها أو تفنيدها من خلال الجانب التطبيقي للدراسة تمثلت فيما يلي:

- يتم تقديم التحفيزات والامتيازات الضريبية في اطار أجهزة معينة بالاستثمار.
- التحفيز الضريبي ليس هو المحدد الأساسي لقرار الاستثمار.
- تلعب التحفيزات الضريبية دورا هاما في تنمية الاستثمارات محليا.
- للتحفيزات الضريبية آثار سلبية ثانوية جانبية على المشاريع الاستثمارية.
- توصل الباحثان في ختام الدراسة إلى مجموعة من التوصيات المتعلقة بالجانب الاستثماري وعلاقته بالتحفيزات الجبائية بالجزائر، نذكر منها ما يلي:
- على الجهات المعنية توفير قاعدة بيانات احصائية خاصة متعلقة بالاستثمار والجبائية.
- ضرورة المصادقية في التصريحات المقدمة من المستثمرين للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- لمنح التحفيزات الضريبية يجب أن تقوم الوكالة بدراسة مسبقة للمشاريع التي يجب أن تتوفر فيها شروط الاستفادة من هاته التحفيزات،
- توفير مناخ اقتصادي ملائم يساعد على تشجيع الاستثمارات المحلية.
- ضرورة وجود قانون موحد للاستثمار خال من الغموض ويتميز بالثبات والشفافية.
- ينبغي الأخذ بعين الاعتبار في سَن السياسات الضريبية الحديثة عناصر أخرى ثانوية للاستثمار بهدف عدم التأثير عليها سلبا فقد تضر بحالة الاقتصاد الوطني.

الدراسة السادسة:

مقال نشره الدكتور 'شتوق عبد الحميد' سنة 2017 ضمن مجلة الأكاديمية للبحث العلمي القانوني التابعة لجامعة الجزائر 03 بعنوان "التحفيزات الجبائية وفعاليتها في جلب الاستثمارات بالجزائر".
تمحورت إشكالية الدراسة حول "ما مدى فعالية التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية؟".

وللإجابة عليها قسم الباحث الدراسة إلى أربعة محاور، تطرق في الأول إلى اعتماد نظام جبائي تحفيزي لجلب الاستثمارات أما المحور الثاني فقد خصص للحديث عن مدى نجاعة هذه الحوافز، وفي المحور الثالث إلى تقييم هذه الحوافز أما المحور الأخير فحاول من خلاله إبراز شروط ضمان نجاح هذه الحوافز الجبائية ومساهمتها في استقطاب الاستثمارات.

في الختام وضع الباحث مجموعة من التوصيات التي تساهم في تدعيم ورفع دور التحفيزات الجبائية في زيادة الاستثمار بالجزائر، حيث بين أن:

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

الإعفاءات والتسهيلات الممنوحة لرأس المال المحلي والأجنبي تحفز الاستثمار بشكل كاف، باعتبارها لا يمكن أن تكون عاملا مهما وجوهريا في جلب الاستثمارات وتطويرها لأن الأمر الذي يهم المستثمر إلى جانب التحفيزات الجبائية هو مدى توفير متاح مشجع للأعمال والاستثمار، وكذا وجود منظومة إدارية غير بيروقراطية محاربة الفساد بكل أشكاله مؤكدا على تفعيل أداء النظام المصرفي والبنكي والمالي، وبالتالي فإن تهيئة وتطوير هذا المحيط تبقى هي الأولوية من كل إصلاح يرمي لترقية الاستثمار.

الدراسة السابعة:

دراسة تحت عنوان "دور السياسة الجبائية في تشجيع الإستثمار دراسة حالة الجزائر" من إعداد الطالبة 'شريف يسمينة' لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في تخصص إقتصاد نقدي وبنكي بجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانمو هذا سنة 2018.

ركزت الباحثة في دراستها على البحث عن إجابة للسؤال الجوهرى التالى: "ما هو دور السياسة الجبائية في تشجيع الاستثمار في الجزائر؟".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة السياسة الجبائية والامتيازات المقدمة في تطوير وتشجيع، وجلب الإستثمار، ومن ثم النهوض بالإقتصاد الوطنى، ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بوضع فرضيات تتوافق مع خطة الدراسة من جهة والأسئلة الفرعية للبحث من جهة أخرى تعمل على اثباتها أو تفنيدها في نهاية البحث، وتمثل هذه الفرضيات في:

- الإصالحات الجبائية وضعت فرص وحوافز للإستثمار في الجزائر.
 - الامتيازات الجبائية للإستثمار في الجزائر تساهم في توفير المناخ الملائم للإستثمار.
 - السياسة الجبائية لها أثر فعال في تشجيع الإستثمار.
- من خلال عرضها للجانب النظري والتطبيقي توصلت الطالبة إلى مجموعة من النتائج والنوصيات نذكر أهمها فيما يلي:
- ضرورة قيام الدولة بزيادة حجم انفاقها الاستثماري خاصة الموجه للبحث العلمى، فغياب هذا الانفاق يقلل من استقطاب الاستثمارات.
 - استخدام معيار الكفاءة والفعالية في تقييم فعالية سياسة التحفيزات الجبائية، فمن خلال معيار الكفاءة يتم مقارنة المنافع الناجمة عن التحفيزات الجبائية والتضحيات التي تتحملها الخزينة العمومية مقابل منح هذه التحفيزات، ومن خلال معيار الفعالية يتم التأكد من مدى تحقيق سياسة التحفيزات الجبائية لأهدافها في زيادة عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة وزيادة حجمها والقيمة المضافة لهذه المشاريع.
 - يجب تقديم أساليب وأدوات السياسة الجبائية من تحفيزات واعفاءات جبائية لتشجيع الاستثمار لمدة محدودة مع ضرورة الالتزام بالمدة.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

- ضرورة انشاء هيئة على المستوى الوطني يوكل مهمة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية بالتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية، للاهتمام بالمستثمر وتمكينه من تقديم ضمانات للمؤسسات المالية للحصول على قروض لتمويل مشاريعه الاستثمارية.

الدراسة الثامنة:

تم إعداد الدراسة من قبل الباحث 'واضح باسم سايب نور الدين' سنة 2018 بعنوان "أثر التحفيزات الجبائية على تشجيع الاستثمار في الجزائر دراسة حالة الجزائر الوصية لدعم تشغيل الشباب فرع المسيلة"، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وجباية معمقة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف مسيلة.

حيث تمحورت اشكالية البحث حول: "ما مدى مساهمة التحفيز الجبائي في تشجيع الاستثمار في الجزائر؟" وهدفت الدراسة إلى معرفة الاعفاءات والامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة لتشجيع الاستثمار وابرز أثر التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار وكذلك الاحاطة بالجانب الأكاديمي حول الامتيازات الجبائية والاستثمار من خلال مختلف المفاهيم الخاصة.

ارتبط بهذا التساؤل مجموعة من الفرضيات الرئيسية وتتمثل فيما يلي:

- تسمح التحفيزات الجبائية تشجيع الاستثمارات.
- تعتبر التحفيزات الجبائية العنصر الأساسي لإقبال الشباب نحو الاستثمار.
- قد تأثر التحفيزات الجبائية في توجيه القرار الاستثماري نحو المناطق التي يجب ترقيةها.
- تؤثر القوانين المطبقة على حجم القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- توصل الطالب في ختام دراسته إلى مجموعة من التوصيات التي لخصت هذه الدراسة وهي كالآتي:
- إعادة ضبط حجم القروض الممنوحة حسب القطاعات لدى الوكالة وذلك لما تتطلب كل منطقة من أجل ترقيةها.
- على الشباب المستثمر اتخاذ القرار الاستثماري الملائم قبل طلب الاستفادة من المزايا الممنوحة من طرف الوكالات الداعمة لاستثمار.
- تفعيل دور الوكالات الفاعلة في هذا الجانب من خلال إعلام الشباب كل جديد حول الوكالة وما تقدمه من امتيازات.
- تبسيط وتسهيل الإجراءات الادارية والتنفيذية، بحيث تصبح عملية معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم بشكل أسرع.
- التعديل في المساهمة بشخصية المستثمر في صيغة التمويل الثنائي، لأنها تمثل عبي كبير على الشباب المفضل لهذه الصيغة.

الدراسة التاسعة:

مقال بعنوان "دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر"، من إعداد الباحثة 'زينات اسماء' تم نشره في العدد 17 من المجلة الخاصة بجامعة الجزائر 03 اقتصاديات شمال إفريقيا. هدفت الدراسة إلى معرفة مختلف التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجزائري وتقييم فعاليتها في تعزيز فرص الاستثمار ومدى توجيهِ المشاريع الاستثمارية نحو الأنشطة المنتجة الخالقة لمناصب الشغل، وكذا توضيح أهم الاستراتيجيات المستقبلية العقلانية وترشيد التحفيزات الجبائية، وهذا من خلال طرح السؤال الجوهرى التالي: "هل ساهمت التحفيزات الجبائية المطبقة في النظام الضريبي الجزائري في تعزيز فرص الاستثمار؟"

ولخدمة لهذه الأهداف قسمت الباحثة الدراسة إلى ثلاثة محاور ، تطرقت في المحور الأول للتحفيزات الجبائية كعامل محفز للاستثمار ، وفي المحور الثاني إلى سياسة المتحفيزات الجبائية المطبقة في الجزائر، أما المحور الثالث فخصصته للحديث عن تكاليف منح التحفيزات الجبائية الممنوحة في الجزائر. وأهم التوصيات التي خلصت لها الدراسة:

- استخدام معياري الكفاءة والفعالية في تقييم فعالية سياسة التحفيزات الجبائية، فمن خلال معيار الكفاءة يتم مقارنة المنافع الناجمة عن التحضيرات الجبائية والتضحيات التي تحملها الخزينة العمومية مقابل منح هذه التحفيزات، ومن خلال معيار الفعالية يتم التأكد من مدى تحقيق سياسة التحفيزات الجبائية لأهدافها في زيادة عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة وزيادة حجمها والقيمة المضافة المحلية للمشاريع.
- ضرورة إنشاء هيئة على المستوى الوطني توكل لها مهمة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية في مختلف المؤسسات المالية، وذلك حتى يتمكن المستثمر من تقديم الضمانات اللازمة للمؤسسات المالية من أجل الحصول على القروض لتمويل مشاريعه الاستثمارية.
- يجب منح التحفيزات الجبائية لتشجيع الاستثمار لمدة محدودة مع ضرورة التزام المستثمر المستفيد من التحفيزات الجبائية للاستمرار في نشاطه على الأقل لمدة ماثلة لمدة التحفيزات الجبائية.
- ضرورة تبني معايير أداء رشيدة في صياغة وإدارة التحفيزات الجبائية وبأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد حتى يقتصر منح التحفيزات الجبائية على الاستثمارات التي تتميز بمعايير الموضوعية والقابلية للقياس.

الدراسة العاشرة:

دراسة تحت عنوان "دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار دراسة حالة مديرية الضرائب بأولاد دراج بالمسيلة" من إعداد الطالب 'محروق صالح' لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماستر في تخصص إدارة الإنتاج والتمويل قسم علوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة وهذا سنة 2021.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

حاولت هذه الدراسة من خلال عرض المعلومات النظرية والميدانية الأجابة عن الإشكالية الأساسية التالية:

"ما مدى فعالية ودور التحفيزات الجبائية في تشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر؟"

وحتى يتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث قسم الباحث الإشكالية الأساسية إلى مجموعة

فرضيات تتمثل في:

- تلعب الضرائب دورا كبيرا في تحقيق الاستثمار.

- تعتبر الإمتيازات الجبائية المحرك الأساسي في إتخاذ قرار الإستثمار.

- إصلاح النظام الجبائي في الجزائر من أهم التحفيزات الممنوحة في القوانين الخاصة بالاستثمار.

- يؤدي اهتمام الدولة ومختلف هيئاتها العمومية في ترقية ودعم تطور الاستثمار.

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى فعالية التحفيزات الجبائية في جذب الإستثمار الأجنبي وتدعيم الوطني وإنعاش الإستثمار في بورصة الجزائر، وهكذا وبعد أن أرسى المشرع الجزائري إطارا قانونيا يبرز شرعية هذه الإمتيازات الجبائية ثم ركونه إلى تدعيمه بإطار مؤسساتي يبدي من خلاله رغبته في التأكد من حصول المستثمر على هذه الإمتيازات.

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة المنبثقة عنها، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، خصص الفصل الأول للجانب النظري من خلال الحديث عن عموميات حول الجباية والاستثمار أما الفصل الثاني والتطبيقي فقد تم التطرق فيه إلى تقرير حول ميدان التربص بمفتشية أولاد دراجبالمسيلة. على ضوء النتائج المتوصل إليها ارتأى الطالب أن يقدم بعض الاقتراحات التي تخدم إصلاح السياسة الجبائية للعمل على الرفع من فعاليتها وهي: توسيع قنوات التواصل بين الإدارة الضريبية والمكلفين والإدارة الضريبية والمكلفين باستغلال كل الوسائل المتاحة وهو ما يدعم إرساء ثقافة ضريبية تسهل تطبيق كل التدابير والإجراءات الجبائية الأمر الذي يؤدي لا محالة إلى خلق جو من الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية من جهة وإعطاء شفافية أكثر للنظام الضريبي تساعد على الرفع من فعاليته.

ثانيا: تقييم الدراسات السابقة التي تناولت التحفيزات الجبائية.

تطرقت معظم الدراسات لسياسة التحفيزات الجبائية في الجزائر وعلاقتها وأثرها وفعاليتها في رفع وتشجيع الاستثمارات الجزائرية، حيث تناولت العلاقة بين هذه التحفيزات الجبائية بالاستثمارات خاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإمكانية التنبؤ بعوائد هذه الأخيرة على ربحية المؤسسات مستقبلا. في حين ركزت دراسات أخرى على فعالية التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمارات الداخلية والخارجية بالجزائر ودورها في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر لضمان نمو الاقتصاد الوطني خاصة في ظل السياسة التي تنتهجها البلاد لتحسين مناخها الاقتصادي عامة والجانب الاستثماري خاصة.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

المطلب الثاني: عرض وتقييم الدراسات السابقة التي عالجت الاستثمار.

أولاً: عرض الدراسات المتعلقة بالاستثمار.

الدراسة الأولى:

دراسة الطالبة 'نعيمه مسعي' التي جاءت تحت عنوان "دور التحفيزات الجبائية في تشجيع ودعم الإستثمار- حالة أم البواقي"- وذلك سنة 2012 لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي. لقد تعرضت الباحثة من خلال هذا البحث إلى دراسة آثار التحفيزات أو الامتيازات الضريبية على الاستثمار، من خلال الإشكالية التالية: "ما مدى فعالية ودور التحفيزات الجبائية في تشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر؟"

لمعالجة الإشكالية السابقة والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها حددت الفرضيات التالية كنقطة انطلاق لهذا البحث:

- تعتبر الضريبة أهم أساليب السياسة المالية، ولها أثرها الايجابي على النمو الاقتصادي وخاصة في دورها في تحفيز وتشجيع الاستثمار.

- جاء إصلاح النظام الجبائي في إطار تفعيل دور الضريبة باعتبارها أداة أساسية من أدوات السياسة المالية تتدخل من خلالها الدولة للتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.

- تشريع قوانين وسن إجراءات تتضمن تحفيزات وتسهيلات من اجل دعم وتشجيع الاستثمار.

- متابعة الدولة للاستثمار عن طريق مؤسساتها العمومية لترقية وتطوير الاستثمار.

هذا ويهدف هذا البحث من خلال ما جاء فيه إلى معرفة الامتيازات الجبائية وأهميتها في برامج الإصلاحات التي تبنتها الجزائر من خلال تبيان العلاقة التي تربط بين الضريبة والاستثمار بالإضافة إلى تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه التحفيزات الضريبية في تشجيع الاستثمار والتأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد على العموم.

من خلال الدراسة التي تم القيام بها في الجانب النظري والتطبيقي توصلت الطالبة إلى مجموعة من النتائج على ضوءها قدمت الباحثة بعض الاقتراحات التي تخدم وتعمل على إصلاح السياسة الجبائية للعمل على الرفع من فعاليتها وهي:

- توسيع قنوات التواصل بين الإدارة الضريبية والمكلفين والإدارة الضريبية والمكلفين باستغلال كل الوسائل المتاحة وهو ما يدعم إرساء ثقافة ضريبية تسهل تطبيق كل التدابير والإجراءات الجبائية الأمر الذي يؤدي لامحالة إلى خلق جو من الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية من جهة وإعطاء شفافية أكثر للنظام الضريبي تساعد على الرفع من فعاليته.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

- محاربة كل أشكال الفساد في جميع مستوياته حتى تضمن حقها في الضرائب ويضمن للمكلف العدالة الضريبية، وذلك من خلال تطهير الإدارة الضريبية من السلوكيات غير الأخلاقية كالرشوة والمحسوبية والبيروقراطية من جهة ووضع نظام رقابة يمكن من التحكم في كل الأوعية الضريبية المتاحة خاصة الناشئة عن الاقتصاد الموازي.
 - تفادي كثرة التغييرات والتعديلات المتعلقة بالنظام الضريبي ووضع إستراتيجية طويلة المدى وليست ظرفية حتى يسهل عمل الإدارة الضريبية وتتمكن من استيعاب التشريعات الجبائية وتطبيقها كما يجب إلى جانب المحافظة على بساطة النظام الضريبي وعدم تعقيده وإثقاله بالضرائب ذات المردودية الضعيفة.
 - لمنح التحفيزات الضريبية يجب أن تقوم بدراسة مسبقة للمشاريع التي يجب أن تتوفر فيها شروط الاستفادة من هذه التحفيزات.
 - إعادة النظر في الامتيازات الضريبية في كل فترة التي يكون فيها الاقتصاد في حاجة إلى إصلاحات جديدة، وذلك مساهمة للوضعية الاقتصادية الدولية.
 - تشكيل لجنة مختلطة بين مختلف الهيئات المعنية لمنح الامتيازات الجبائية وكذا تقييم فعاليتها وذلك بالتعاون بين كل من وزارة المالية، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وكل من له علاقة بالموضوع.
 - عدم الاعتماد على الإجراءات الجبائية التحفيزية وحدها كعامل أساسي في جلب الاستثمارات وكذا القيام بإصلاحات في النظام الضريبي، وتوفير مناخ استثماري أكثر ملائمة.
 - اعتماد أسلوب جديد في التسيير يتلاءم مع متطلبات اقتصاد السوق، لأن المشكل الكبير في الجزائر هو سوء التسيير.
 - على المشرع أن يضع أسس ومعايير اقتصادية يتم من خلالها منح الامتيازات الضريبية مثل رقم الأعمال كتلة الأجور المساهمة في عملية التصدير... الخ، وعدم اعتماده على الشكل القانوني.
- الدراسة الثانية:

مقال علمي نشر سنة 2012 في العدد الثاني من مجلة Revue de Recherches et Etudes Scientifiques تحت عنوان "دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر" من إعداد أستاذة كلية العلوم الاقتصادية التابعة لجامعة المدية 'شالي نعيمة'.

تأتي أهمية البحث من الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به الاستثمارات المحلية في تطوير اقتصاديات البلدان النامية والنهوض بها للوصول إلى ركب الدول المتقدمة، حيث عملت الباحثة من خلال مقالها على توضيح الجانب الايجابي للاستثمارات المحلية في تطوير اقتصاديات الدول المختلفة ومعرفة المناخ الملائم لتسهيل دورها، وتحفيز المستثمرين من القطاع الخاص والعام على حد سواء على القيام بمشاريع استثمارية تفتح الطريق أمام الدولة للسير على خطى الدول التي سبقها في تحقيق التنمية المحلية، وهذا من خلال محاولة

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

الإجابة على الإشكالية التالية: "ما هي مميزات الاستثمارات المحلية كأداة للتمويل، وما هي المعوقات التي تعرقل دورها في تحقيق التنمية المحلية؟".

ولتوضيح ذلك أكثر قامت الباحثة بوضع فرضية رئيسية تعمل على إثباتها في نهاية دراستها وهذا من خلال تقسيم المضمون إلى ثلاثة أقسام، قسم مخصص للحديث عن التنمية المحلية وكيفية تحقيقها، قسم يضم معلومات عن الاستثمارات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، أما القسم الأخير فتم التركيز فيه على دور الاستثمارات المحلية في الجزائر.

هذا وتمثل هذه الفرضية الرئيسية في أنه: يجب أن تتبّع الدول المختلفة سياسات وإجراءات واضحة وشفافة، لكي تستطيع التعامل فيما بينها باعتبار أن الانغلاق والعزلة الاقتصادية والسياسية عن العالم، لم تعد سياسة مقبولة في عالم اليوم، وكذلك من أجل التعامل داخل الدولة نفسها بين مختلف القطاعات والأطراف والأعوان الإقتصاديين من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وفي الأخير وبعد الدراسة الميدانية وعرض الإحصائيات والنسب استنتجت الأستاذة أنه:

- من الأفضل والأحسن للدول مهما كانت متقدمة أو نامية أن تحاول الجمع بين الاستثمار المحلي والأجنبي وبين الاستثمار الحكومي أو في القطاع الخاص على حد سواء، فلكل استثمار مزايا ولكل استثمار عيوب وصعوبات تواجهه.
- وظيفة الدولة هي مواجهة هذه الصعوبات ومحاولة تذليلها خاصة أمام القطاع الخاص كي يكون هناك نمو في مختلف القطاعات وبالتالي حدوث تنمية في اقتصاد الدولة.

الدراسة الثالثة:

تحمل عنوان "دور الجماعات الإقليمية في تدعيم الاستثمار المحلي" من إعداد الطالب 'عبد الباسط حداد' وهذا سنة 2013 وهذا في إطار إعداداته لمذكرة تخرجه من طور الماستر في تخصص قانون عام للأعمال التابع لشعبة الحقوق بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.

اهتمت إشكالية هذا البحث بدراسة الجماعات الإقليمية ودورها في تدعيم الاستثمارات المحلية في الجزائر وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية في ظل التشريعات الحالية، ولتناول هذا الموضوع قام بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، تستدعي اهتماما خاصا وهي كما يلي:

- ما هي الجماعات الإقليمية وما هي مكانتها الاقتصادية ؟
- ما هو الاستثمار المحلي وما هو موقعه من الأنواع الأخرى للاستثمارات ؟
- ما مدى فعالية قوانين الجماعات الإقليمية في جذب الاستثمارات لإقليمها ؟.
- ما هي التدابير التي يمكن للجماعات الإقليمية القيام بها لتوفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات ؟.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

سعى الطالب من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يتمثل أبرزها في إبراز أهمية ودور الجماعات الإقليمية في مجال الاستثمار، خاصة بعد صدور قانونين جديدين أحدهم متعلق بالبلدية رقم: 11/10 والآخر متعلق بالولاية رقم: 12/07، إضافة إلى إبراز أهمية ودور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية الشاملة والمساهمة في الاقتصاد الوطني، على ضوء هذه الأهداف تم التطرق لموضوع الدراسة بعد المقدمة في فصلين فصل خاص بمفاهيم حول الجماعات الإقليمية والاستثمار المحلي في الجزائر، أما الفصل الثاني فلقد تحدثت الباحثة فيه إلى موضوع أسس وآليات تدعيم الجماعات الإقليمية للاستثمار المحلي. وفي ختام هذه الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النقاط التي يجب ان تراعيها الدولة باعتبارها سببا في التقصير في الاهتمام بمجال الاستثمار ونذكر أهمها فيما يلي:

- غياب ثقافة الوصول إلى هدف الاكتفاء الذاتي والتركيز على طلب المعونات المالية من الدولة.
- لجنة الاستثمارات المحلية الولائية والبلدية يجب أن تكون معينة من طرف الدولة بموظفين رسميين مدربين على مجال الاستثمارات المحلية ويعملون تحت وصاية الوالي أو رئيس المجلس الشعبي.
- إشراك الجماعات الإقليمية في التوجيه الاقتصادي المحلي واعتبار رأيها ملزما كونها أدرى بالمنطقة.
- فك الاختلاط في الصلاحيات بشكل واضح بين الهيئات المختلفة في مجال تدعيم الاستثمارات المحلية واعلاء دور الجماعات الإقليمية فيه.
- التنازل بشكل كامل عن الجباية المحلية غير البترولية لصالح صناديق محلية لدعم الاستثمارات البلدية والولائية.
- إلزام المنتخبين الموكله لهم أعمال التنمية الاقتصادية على دخول تكوينات دراسية علمية إجبارية.
- تشخيص عيوب العجز وعدم القدرة على جذب الاستثمارات المحلية للإقليم بخبرة معترف بها محليا من الإدارة المحلية.
- استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة لتواصل مع الشباب وتبادل المبادرات والاقتراحات المتعلقة بالأفكار الاقتصادية الداعمة للمجتمع المحلي.
- انشاء مبادرات تشجيعية لإشراك المجتمع المدني وتوعيته بمدى أهمية تدعيمها للاستثمارات المحلية.
- الإسراع في اصدار التنظيمات الخاصة التي تكمل بعض النصوص الصادرة في قانوني الولاية والبلدية.
- وضع اختلافات الجوهرية بين مختلف الجماعات الإقليمية في الحسبان عند وضع نصوص قانونية تنظم دور الجماعات الإقليمية في تدعيم الاستثمارات المحلية.

الدراسة الرابعة:

تمثلت هذه الدراسة في مقال علمي نشر في العدد الثالث سبتمبر 2014 من مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية التابعة لجامعة عباس لغرور خنشلة، تم اعداده من قبل أستاذة كلية الحقوق والعلوم السياسية

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

بالجامعة 'زواقري الطاهر' و'أوشن حنان' و'محمد شعيب توفيق'، هذا واختار الباحثين عبارة "الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري" عنوانا لهذا المقال.

قام الأساتذة في بداية الدراسة بطرح مجموعة من التساؤلات التي سيتم التوصل إلى اجاباتها في خضم المقال، حيث تمثلت هذه الأخيرة في: ما مفهوم الاستثمار الأجنبي؟ وكيف ضبط المشرع الجزائري منظومته التشريعية؟ وما الضمانات والحوافز المسخرة للقائمين به؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قسم الدكاترة المضمون إلى ثلاثة محاور أساسية حيث خصص المحور الأول للتعرف عن مفهوم الاستثمار الأجنبي، أما المحور الثاني فخصص للإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر، أما الثالث فلقد تم التطرق لضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وحوافزه.

وبعد هذا العرض توصل الباحثين إلى نتائج تمحورت أهم نقاطها فيما يلي:

- الهدف الأساسي من سماح الدولة الجزائرية بالشروع في تنفيذ سياسية الاستثمارات هو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وفعالة.

- الدولة الجزائرية تعمل في كل فترة من خلال الهيئات المكلفة بمتابعة وتنفيذ الاستثمارات الأجنبية إضافة مزيد من المرونة والحوافر والضمانات لتحسين العملية ورسم جانب هام من الثقة في نفس المستثمرين الأجانب سيما من خلال منح تشجيعات جبائية وشبه جبائية قياسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تعتبر الاستثمارات الأجنبية جزءا هاما من السياسة الوطنية لتطوير الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى العوامل الأخرى الهامة الأخرى الفاعلة في سبيل تحقيق النمو الوطني في المجالات المختلفة.

الدراسة الخامسة:

تحمل هذه الدراسة عنوان "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والصين" تم مناقشتها سنة 2015 من طرف الطالبة 'علي صوشة فايزة' في إطار حصولها على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وبنوك بجامعة الجزائر 03.

ارتبط هذا البحث بإشكالية أساسية مرتبطة ارتباط مباشر بأهداف الموضوع وهي "ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي؟"

هذا وارتبطت هذه الإشكالية بمجموعة من الفرضيات التي تم تأكيدها في نهاية الدراسة بعد تحليل النتائج المتوصل إليها، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي.

- إن الاستقرار السياسي هو العامل الأهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- كلما زادت المزايا والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دولة ما كلما زاد تدفقه لهذه الدولة.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

هدفت الدراسة إلى إيضاح مجموعة من النقاط تمحورت حول الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تأثيره على النمو الاقتصادي والعوامل المتحركة في تحديد اتجاهه وكذا كيفية الاستفادة من النموذج الصيني الذي يمتاز في قدرته على استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية، ومن أجل بلوغ هذه الغاية قسم المضمون إلى جانبين نظري وتطبيقي والذان ارتبطا بتقديم معلومات متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر عامة والاستثمار المباشر الجزائري والصيني خاصة مع تقديم مقارنة بين هذان النموذجين لاستخراج مزايا ونواقص ومعوقات الاستثمار المباشر بالجزائر مقارنة بالتجربة الصينية الرائدة.

في ظل دراسة تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل أهم المعوقات التي تقف أمام تدفقه إليها، وحتى يتم تحسين مستقبل الاستثمار في الجزائر، وفي ما يخص كيفية الاستفادة من التجربة الصينية توصلت الباحثة إلى أنه يجب على الجزائر القيام ب:

- تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، وتنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية وإنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم.

- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تبسيط الإجراءات والرسوم وسرعة إصدار وتفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.

- توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.

- ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.

- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة.

- توفير الاستقرار السياسي والأمني.

- الزيادة في نفقات البحث والتطوير وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.

- إرسال بعثات تعليمية إلى الصين بشكل دوري ومستمر، وذلك لالتماس التقدم والتطور الصيني الحاصل على أرض الواقع، إضافة إلى دراسة الأسواق الصينية للاستفادة من آلية عملها واكتساب الخبرة.

- يمكن الاستفادة من التجربة الصينية في توجيه العلاقات الاقتصادية نحو مراكز عالمية ترتبط بها الجزائر بعلاقات جيدة، وترشيد الاستهلاك الداخلي والبحث عن اكتشافات جديدة في مجالات الطاقة، فالصين الآن تسعى لتحويل الجليد الموجود عندها إلى مورد طاقوي كبير.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

- يمكن الاستفادة من التجربة الصينية في مجال الصناعات التحويلية (غذائية - نسيجية) ويجتفعيل هذه الميزة من الناحية التنافسية.

الدراسة السادسة:

من إعداد الطلبة 'ياسر عمامرة' و'بن سالم زهواني' و'محمد بشير حاوي' تحت عنوان "أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI الفترة 2002-2016، وهذا في إطار استكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الشعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات التابع لجامعة حمة لخضر في الوادي وذلك سنة 2018. يتمثل الإشكال الذي عملت الباحثة على معالجته من خلال هذه الدراسة فيما يلي: "إلى أي مدى يمكن للحوافز الضريبية أن تساهم في تطور الاستثمار في الجزائر؟"، ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة قادها هذا السؤال المحوري والرئيسي إلى طرح مجموعة من الفرضيات والمتمثلة في:

- يؤدي الاستثمار في الدول النامية والمتقدمة دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تعتبر الحوافز الضريبية كأحد الأدوات الرئيسية للسياسة الضريبية والتي من شأنها تساهم في تحريك الاستثمار.
- تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حزمة من التحفيزات المالية والضريبية لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب.
- هذا وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من خلال مختلف الإجراءات والقوانين التشريعية والتنظيمية على الاستثمار في الجزائر، وقصد تدعيم الجانب النظري من الدراسة قامت الطالبة باستعراض الأدبيات التي تناولت المفاهيم الأساسية للحوافز الضريبية والاستثمار، أما فيما يخص الجانب التطبيقي للوقوف على أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار قامت بدراسة حالة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- في ختام الدراسة تم وضع مجموعة من التوصيات التي ترى الباحثة أنها مهمة لتطوير مجال الاستثمار المحلي والأجنبي، ويمكن تلخيص هذه الأخيرة في النقاط التالية:
- ضرورة القيام بإحصاء وطني لجميع المستثمرين الذي استفادوا من الحوافز الضريبية وذلك من أجل انتظامهم لدى الإدارة الجبائية للحد من الغش والتهرب الضريبي.
- العمل على إعطاء أولوية في تقديم الحوافز الضريبية للقطاع الصناعي والفلاحي دون نسيان القطاع السياحي، هذان الخياران تراهن عليهما الجزائر لتنويع اقتصادها وتخليصه من التبعية الريعية.
- حل مشاكل العقار الذي يعيق عمل المستثمرين بصورة كبيرة.
- تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري وبالتالي تحسين تنافسية مناخه الاستثماري.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

- مقارنة الحوافز الضريبية التي تقدمها الجزائر مع البلدان الناجحة في هذا المجال كالتجربة التركية والدول الخليجية، حيث ساهمت المزايا الضريبية في تطور الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر والذي أدى بدوره إلى التنوع في اقتصادياتها.

- تفعيل النظام الضريبي ليكون أكثر شفافية وثباتاً واستقرار لجذب وتحفيز الاستثمار.

- تعديل التشريعات الضريبية لتلائم مع واقع التحفيزات الجبائية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تعيشها الجزائر حالياً.

- ترشيد النفقات الجبائية من خلال البحث عن بدائل أخرى لمنح المزايا الضريبية وذلك للحاجة المتزايدة لموارد الخزينة العمومية، حيث تعتبر الإيرادات الجبائية المورد الثاني للخزينة العمومية بعد الإيرادات النفطية.

الدراسة السابعة:

ناقشت الطالبتين 'رحماني اسمهان' و'بوخليفة كريمة' سنة 2019 مذكرة تحت عنوان "دور الامتيازات الجبائية في دعم الاستثمار المحلي دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ برج بوعريج" في إطار استكمالهما لمتطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في تخصص محاسبة وجباية معمقة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التابعة لجامعة محمد البشير الإبراهيمي الجزائر.

تمحورت إشكالية الدراسة على الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: "ما هو دور الامتيازات الجبائية في دعم وتطوير الاستثمار المحلي؟".

وللإجابة على إشكالية البحث تم وضع فرضيات يتم اثبات صحتها أو تفنيدها من خلال النتائج المتوصل إليها في نهاية الدراسة النظرية والميدانية وتمثل فرضيات هذا البحث في:

الامتيازات الجبائية للاستثمار توفر مناخ ملائم للاستثمار.

الامتيازات الجبائية تساهم في زيادة الاستثمار وخلق مناصب شغل جديدة.

تقدم الجزائر من خلال وكالتيها ANSES وCNAC مجموعة من الحوافز والامتيازات الجبائية للمستثمرين هادفة بذلك لترقية الاستثمار.

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الأسئلة المطروحة في بدايتها قام الباحثين بتقسيم الموضوع إلى فصلين، فصل مخصص للإطار النظري والدراسات السابقة أين تم الاطالة بالجوانب النظرية للدراسة من خلال التحدث عن الاستثمار والامتيازات الجبائية وعرض الدراسات السابقة التي عالجت نفس الموضوع، أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان الدراسة الميدانية فلقد خصص هذا الأخير لتقديم معلومات تعريفية

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

للسندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مع تقديم نموذج لمؤسسة استفادت من التحفيز الجبائي من قبل هاتين المؤسستين.

في ختام المذكرة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات المرتبطة بنتائج الدراسة، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- منح الامتيازات الجبائية يجب أن نقوم بدراسة مسبقة للمشاريع التي يجب أن تتوفر فيها شروط الاستفادة من هذه التحفيزات.

- توفير بنك معلومات خاص بالاستثمارات وكل الجوانب المتعلقة به.

- التركيز في منح التحفيزات الضريبية على أهم عنصرين محفزين على الاستثمار والمتمثلان في رأس المال المخصص لإعادة الاستثمار وعدد مناصب الشغل.

- ترشيد التحفيزات الجبائية الممنوحة للمشروعات الاستثمارية ، حتى لا تتحول هذه التحفيزات إلى ضياع اجتماعي، أي تضحية بلا عائد يعود على المجتمع.

- تخفيف معدل الضريبة للأرباح التي يعاد استثمارها حتى تشجع المؤسسات على إعادة استثمار الأرباح المحققة.

- تطوير القطاع الوطني الخاص وإعادة توجيه القطاع العام.

- تفعيل دور الوكالات الفاعلة في الجانب الاستثماري من خلال إعلام الشباب بكل جديد حول الوكالة وما تقدمه من امتيازات.

الدراسة الثامنة:

عبارة عن مقال علمي بعنوان "الاستثمار المحلي مسارات تحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر – دراسة نظرية تحليلية -" من إعداد مجموعة باحثين من جامعات متفرقة من الجزائر وهم الأساتذة الدكتور 'تقاريت يزيد' من جامعة أم البواقي، الدكتور 'صيد تونس' من جامعة سوق أهراس والدكتورة 'بن زعمة سليمة' من جامعة مستغانم، تم نشر البحث في العدد الأول سنة 2019 من المجلة الجزائرية دفاتر بوادكس المحكمة.

يركز هذا المقال على تحليل الجوانب المرتبطة بالسؤال الجوهرى التالي: "كيف يمكن للاستثمار المحلي تحقيق التنمية المحلية في الجزائر في ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة؟"، من خلال طرح مجموعة من الفرضيات التي تم العمل على اثبات صحتها والمتمثلة في:

- الاستثمار المحلي مسار مهم لتحقيق التنمية المحلية الشاملة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

- قامت السلطات الجزائرية ممثلة في الحكومة بتنمية محلية شاملة، لكن في الوقت الراهن وفي ظل الخيار أسعار النفط تراجع التنمية المحلية.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية والإستثمار بالمناطق الصحراوية

-الاستثمار المحلي الذي خططته الدولة في سنة 2015 الذي تزامن مع صدمات أسعار النفط ، تجسيده كان بطئ بمقارنة مع ما هو متوقع.

هدفت الدراسة إلى إبراز مفهوم التنمية المحلية والتطرق إلى مسار هذه الأخيرة في الجزائر من جهة والتعرف على مفهوم وواقع الاستثمار المحلي في الجزائر من جهة أخرى وإبراز العلاقة بينهما، وهذا من خلال اتباع التقسيم التالي:

- المحور الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر.

- المحور الثاني: الاستثمار المحلي في الجزائر.

في ختام هذه الدراسة توصل الباحثين إلى النتائج التالية:

- عدم وجود معالم واضحة لسياسة محلية مستدامة في كل جوانبها وأبعادها، خاصة ما تعلق بالآليات العملية.

- لا يزال الاستثمار المحلي في الجزائر في مراتب متخلفة بالرغم من المجهودات المتتالية في سبيل تطويره.

- غياب الوعي الاستثماري لدى اغلب المواطنين.

ومن خلال هذه النتائج تقترح هذه الدراسة ما يلي:

- مراقبة كافة مشاريع الاستثمار المحلي ومدى نجاحها في تحقيق تنمية محلية مقبولة وضرورة توعية العنصر البشري بمفهوم التنمية المحلية وتطويرها عن طريق الاستثمار المحلي، بالإضافة إلى السعي إلى البحث على الموارد المتجددة وتطويرها وعدم استنزاف ثرواتها من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة.

- مراقبة كافة مشاريع الاستثمار المحلي ومدى نجاحها في تحقيق تنمية محلية مقبولة.

- ضرورة توعية العنصر البشري بمفهوم التنمية المحلية وضرورة تطويرها عن طريق الاستثمار المحلي.

- السعي إلى البحث على الموارد المتجددة وتطويرها وعدم استنزاف ثرواتها من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة.

- ضرورة مساهمة ثورة تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطبيقها على أرض الواقع

الدراسة التاسعة:

جاءت الدراسة تحت عنوان "أثر التحفيزات الجبائية على دعم الاستثمار المحلي في الجزائر دراسة حالة بمركز الضرائب -قائمة- من إعداد الطالبتين 'عجاي رانية' و'بلعابد حليلة'، وهي دراسة قدمت كمذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة سنة 2020 بجامعة 8 ماي 1945 قائمة.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

عمل الباحثان من خلال هذا البحث على الإجابة عن الإشكالية التالية: "كيف تؤثر التحفيزات الجبائية على دعم وتطوير الاستثمار المحلي في الجزائر؟"

ولمعالجة الإشكالية السابقة والاجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها تم تحديد الفرضيات الآتية كنقطة انطلاق لهذا البحث:

- توجد علاقة تكاملية بين الإدارة الجبائية ومختلف الأجهزة المكلفة بدعم الاستثمار المحلي خدمة لتنمية الاقتصاد الوطني والحد من التبعية الأجنبية.
- لا تساهم التحفيزات الجبائية في تأهيل ورفع مردودية المؤسسات الفاشلة كونها تحتاج إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة.
- تساهم بشكل كبير التحفيزات الجبائية في خلق وتنمية الاستثمار المحلي عن طريق توسيع شبكة الاستثمار وخلق القيمة المضافة وتنميتها تدريجيا.
- ومن أجل الإحاطة بمختلف الجوانب والأبعاد وكذا الأهداف المسطرة للموضوع قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث خصص الفصل الأول للحديث عن الأدبيات النظرية حول الضريبة بالإضافة إلى عموميات حول النظام الجبائي الجزائري والتحفيزات الجبائية، أما الفصل الثاني فقد تطرقت فيه إلى مفاهيم حول الاستثمار المحلي والهيئات المكلفة بدعم وتشجيع الاستثمار في الجزائر، إضافة إلى عرض التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات من قبل هذه الأخيرة، ، أما الفصل الثالث فلقد تم تخصيصه للدراسة التطبيقية بمركز الضرائب لولاية قالم.
- بعد استعراض النتائج توصل الباحثان إلى مجموعة من التوصيات والإقتراحات والمتمثلة في النقاط الآتية:
- توسيع قدرات التواصل بين الإدارة الضريبية والمكلفين باستغلال كل الوسائل المتاحة وهو ما يدعم إرساء ثقافة ضريبية تسهل تطبيق كل التدابير والإجراءات الجبائية، الأمر الذي يؤدي لا محالة إلى خلق جو من الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية من جهة وإعطاء الشفافية أكثر للنظام الضريبي تساعد على الرفع من فعاليته.
- استخدام معيار الكفاءة والفاعلية في تقييم فعالية سياسة التحفيزات الجبائية، فمن خلال معيار الكفاءة يتم مقارنة المنافع الناجمة عن التحفيزات الجمالية والتضحيات التي تتحملها الخزينة العمومية مقابل منح هذه التحفيزات، ومن خلال معيار الفاعلية يتم التأكد من مدى تحقيق سياسة التحفيزات الجبائية لأهدافها في زيادة عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة وزيادة حجمها والقيمة المضافة لهذه المشاريع.
- يجب تقديم أساليب وأدوات السياسة الجبائية من تحفيزات واعفاءات جبائية للتشجيع لمدة محدودة مع ضرورة الالتزام بالمدة.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

- التوسيع في الامتيازات الجبائية لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية، وبالتالي زيادة عدد المكلفين بالضريبة لاحقا أي بعد انتهاء فترة منح الامتيازات الجبائية.
- محاربة كل أشكال الفساد في جميع المستويات، بما يضمن للمكلف العدالة الضريبية وذلك من خلال التخفيف من إجراءات التحصيل الجبائي، من أجل قيام المستثمرين بتسديد التزاماتهم الجبائية وعدم القيام بالغش أو التهرب الضريبي.
- تشكيل لجنة مختلطة بين مختلف الهيئات المعنية لمنح الامتيازات الجبائية وكذا تقييم فعاليتها وذلك للتعاون بين كل من وزارة المالية، الوكالة الوطنية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكل من له علاقة بالموضوع.
- ضرورة إنشاء هيئة على المستوى الوطني يوكل لها مهمة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية بالتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية، لقيام المستثمر وتمكنه تقديم ضمانات للمؤسسات المالية للحصول على قروض التمويل لمشاريعهم الاستثمارية.

الدراسة العاشرة:

- قام الطالب 'بوبكر عافية' سنة 2022 بإعداد دراسة تعالج موضوع الاستثمار المحلي بالجزائر وهذا تحت عنوان "التحفيزات الجبائية وأثرها على الاستثمار المحلي دراسة حالة قطاعي النقل وأشغال البناء لولاية أدرار"، وهي مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تحديدا في تخصص اقتصاد كمي بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- هدفت هذه الأخيرة إلى فهم الإشكالية التي تربط بين التحفيزات الجبائية والاستثمار المحلي بولاية أدرار وكذا تشخيص الظاهرة وكشف جوانبها وتحديد مدى تأثير التحفيز الجبائي على الاستثمار المحلي بولاية أدرار وذلك من خلال طرح السؤال الجوهرى التالي: "ما مدى تأثير سياسة التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي؟"، ولجعل غاية الدراسة واضحة وسهلة التحليل قام الباحث بوضع مجموعة من الفرضيات الرئيسية والفرعية والتي جاءت كما يلي:
- الفرضية الرئيسية: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بين الاستثمار وأداء التحفيزات الضريبية والمؤسسات بولاية أدرار.

- الفرضية الجزئية

- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لأداء الاستثمار والمؤسسات تعزى لمتغير نوع النشاط.

الفصل الأول أدبيات التحفيزات الجبائية و الإستثمار بالمناطق الصحراوية

- الفرضية الفرعية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية للتحفيزات الجبائية تعزى لمتغير نوع النشاط المحلي.

- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأداء الاستثمار والمؤسسات تعزى لمتغير نوع المؤسسة.

- الفرضية الفرعية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية للتحفيزات الجبائية تعزى لمتغير نوع المؤسسة. للامام بجميع جوانب موضوع الدراسة، وللإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، قسم نظري يهتم بعرض الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحفيزات الجبائية والاستثمار المحلي، وقسم خصص للدراسة التطبيقية من خلال التركيز على دراسة واقع تطبيق الاستثمار بولاية أدرار وأثره على الاستثمار المحلي.

من خلال النتائج التي توصل إليها هذا البحث والتي بينت مدى علاقة التحفيزات الجبائية بالاستثمار المحلي اقترح الطالب ما يلي:

- تحسين بيئة العمل المادية بتوفير كافة المستلزمات المادية والبشرية التي تساعد على نشر الوعي الجبائي وفوائده.

- تكثيف الجهود التقنية والإدارية لدراسة ملف الاستثمار وخاصة في مجال النقل والبناء.

- إشراك المستثمرين في قطاع النقل والبناء الخواص في اعطاء آرائهم حول الكيفيات لإنجاح الاستثمار بولاية أدرار.

ثانيا: تقييم الدراسات السابقة التي تناولت الاستثمار.

تطرقت معظم الدراسات لواقع وسياسة الاستثمار في الجزائر وعلاقته بالتحفيزات والامتيازات الجبائية والضريبية الممنوحة من قبل الدولة وكيفية تشجيع هذا الأخير الأنشطة التي يقوم بها المستثمر المحلي والأجنبي، مع التركيز أيضا على دور الاستثمارات في تنمية ودعم التنمية المحلية خاصة في المناطق الصحراوية، وذلك في ظل الاجراءات المتخذة من قبل المسؤولين من أجل تطوير هذا الميدان.

في حين ركزت دراسات أخرى على الأنشطة والاجراءات التي تتخذها بعض المؤسسات الناشطة في ميدان الاستثمار من أجل تشجيع الأفراد عامة والشركات خاصة للقيام في المساهمة في تطوير الاستثمار الجزائري، وذلك من خلال عرض أمثلة مؤسسات من مجالات مختلفة كـ مجال الضرائب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وحالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وهذا لتحديد دور هذه الجهود في دعم تنمية الاستثمار الجزائري عامة والاستثمار المحلي خاصة وعلاقة هذه الأنشطة بتحفيز المستثمرين للتعاون مع المؤسسات الأخرى من أجل تحقيق وانجاح السياسة المنتهجة لتحسين وترقية الجانب الاقتصادي للبلاد .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا لأثر التحفيزات الجبائية على الإستثمار في المناطق الصحراوية ، من خلال النظام الجبائي الجزائري، وهيكله ، والتحفيزات الجبائية الخاصة به ، وأهمية وأهداف الإستثمار بالمناطق الصحراوية وأظهرنا علاقة التحفيزات الجبائية بالإستثمار بالمناطق الصحراوية في مرحلة "الإستغلال،التمويل ،والإستثمار".

كما تناولنا عرض وتقييم الدراسات السابقة التي تناولت كل من التحفيزات الجبائية والإستثمار بالمناطق الصحراوية.

الفصل الثاني

أثر التحفيزات الجبائية على مناخ
الإستثمار بالمناطق الصحراوية
(دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة
التقليدية لولاية إيليزي.)

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

تمهيد

يتطرق الفصل الثاني لدراسة حالة لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي ، ويضم مبحثين حيث تناول المبحث الأول التعريف لمديرية والمصالح والمهام الخاصة بها ، أما بالنسبة للمبحث الثاني قمنا بدراسة نموذج مشروع إستثماري في مجال السياحة (القرية السياحية جريري مولاي).

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

المطلب الأول : تعريف مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

تعتبر مديرية السياحة والصناعة التقليدية بمثابة المحرك الأساسي للأنشطة و المشاريع السياحية في الولاية، وهي عبارة عن هيئة عمومية ذات طابع إداري وتعتبر بمثابة إحدى المصالح الخارجية لوزارة السياحة تقع في الحي الإداري بمدينة إيليزي تم تنصيبها في 01 مارس 1998م المتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية وقد تم إعادة تنظيم هذه المصالح بموجب المرسوم التنفيذي رقم 376/2000 المؤرخ في 22 أكتوبر 2000م المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 260/95 وفي عام 2010 الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية في عددها 63 المرسوم التنفيذي رقم 10/257 المؤرخ في 12 ذو القعدة 1431هـ الموافق لـ 20 أكتوبر 2010م المتضمن إنشاء مصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية وتحديد مهامها ، وفي 28 جمادى الثاني 1433 الموافق لـ 20 ماي 2012م صدر قرار وزاري مشترك يحدد تنظيم مديرية السياحة والصناعة التقليدية للولاية في المكاتب..

المطلب الثاني: مصالح مديرية السياحة والصناعة التقليدية والهيكل التنظيمي.

1-1 مصالح مديرية السياحة والصناعة التقليدية :

1- مصلحة الإدارة والوسائل العامة :وتضم ثلاث مكاتب

أ- مكتب الوسائل العامة

ب- مكتب الميزانية والمحاسبة

ت- مكتب المستخدمين

2- مصلحة الصناعة التقليدية والحرف : تتكون من ثلاث مكاتب وهي

أ- مكتب متابعة نشاطات الصناعة التقليدية و المهني

ب- مكتب الدراسات و الإحصاء

ت- مكتب تنمية الصناعة التقليدية والحرف

3- مصلحة السياحة: وتتشكل هذه المصلحة من ثلاث مكاتب وهي :

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

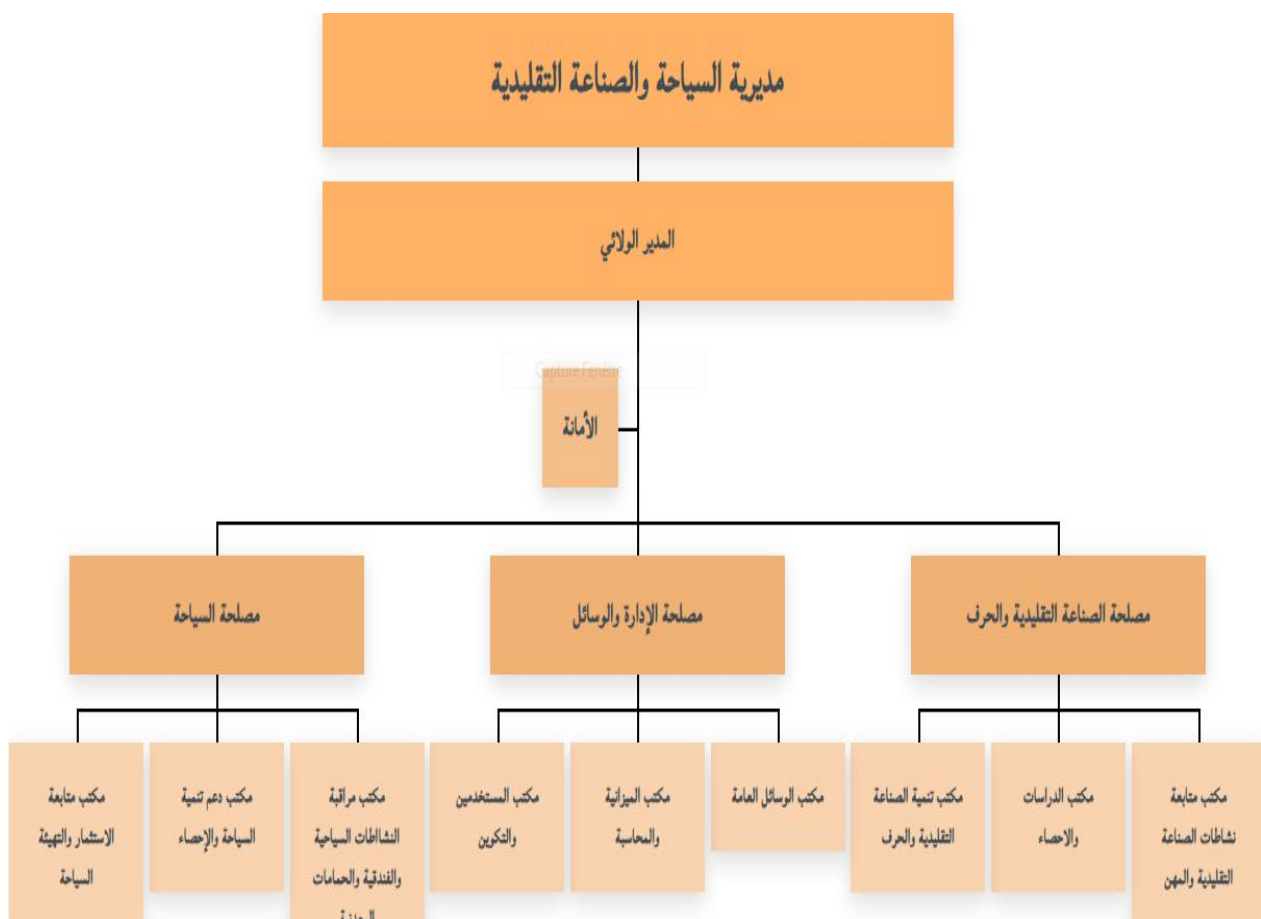
أ- مكتب مراقبة النشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية

ب- مكتب دعم تنمية السياحة والإحصاء

ت- مكتب متابعة الإستثمار والتهيئة السياحية

2-1 هيكل مديرية السياحة والصناعة التقليدية:

الشكل رقم (2-1): يمثل الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي



الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

المطلب الثالث : مهام مديرية السياحة والصناعة التقليدية

تكلف مديرية السياحة و الصناعة التقليدية طبقا لمرسوم التنفيذي رقم 257/10 مؤرخ في 12 ذو القعدة 1431 الموافق ل 20 أكتوبر 2010م في المادة الأولى بما يلي:

1/ في مجال السياحة:

- إعداد مخطط عمل سنوي يتعلق بالنشاطات السياحية.
- المبادرة بكل إجراء من شأنه إنشاء محيط ملائم ومحفز للتنمية المستدامة للنشاطات المحلية.
- السهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال العمل على تثمين القدرات المحلية .
- تشجيع بروز عروض سياحية متنوعة وذات نوعية.
- تنفيذ برامج وتدابير ترقية وتطوير النشاطات السياحية و الحمامات المعدنية و تقويم نتائجها.
- جمع وتحليل وتزويد آلية الرصد الإحصائية للقطاع في مجال المعلوماتية و المعطيات الإحصائية حول النشاطات المرتبطة بالإقتصاد السياحي و الحمامات المعدنية و ضمان نشرها.
- المساهمة مع القطاعات المعنية في ترقية الشراكة الوطنية و الأجنبية ، ولاسيما في ميادين الإستثمار وتكوين الموارد البشرية .
- إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران و تثمين مناطق و مواقع التوسيع السياحي.
- توجيه مشاريع الإستثمار السياحي و متابعتها بالإتصال مع الهيئات المعنية.
- السهر على مطابقة النشاطات السياحية و تطبيق القواعد و مقاييس الجودة المقرر في هذا المجال و المساهمة في تحسين الخدمات السياحية.
- السهر على تلبية حاجات المواطنين و تطلعات السواح في مجال الراحة و الإستجمام و الترفيه.
- ضمان تنفيذ ميزانيات التجهيز و التسيير في جانبه السياحي.
- ضمان متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان صندوق دعم الأستثمار و ترقية وجودة النشاطات السياحية.
- المشاركة في إعداد و تنفيذ و تمويل النشاطات السياحية بصناديق الجنوب و الهضاب العليا.

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

- تنشيط وتأطير المصالح الخارجية و الفضاءات الوسيطة و الحركية الجموعية التي تنشط في السياحة على المستوى المحلي.
- المشاركة بالإتصال مع القطاعات المعنية في إعداد و تنفيذ اعمال تكوين و تحسين المستوى و تجديد المعارف و تثمين الموارد البشرية.
- المساهمة في إعداد المخطط السنوي و المتعدد السنوات لتنمية السياحة بالولاية.
- إعداد حصائل النشاطات الثلاثية و السنوية و النشاط السياحي.

2/ في مجال الصناعة التقليدية :

- إعداد مخطط عمل سنوي و متعدد السنوات يتعلق بتطوير نشاطات الصناعة التقليدية.
- المبادرة بكل إجراء من شأنه خلق جو ملائم للتنمية المستدامة.
- المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية و المحافظة عليه و رد الإعتبار له.
- السهر على تطبيق و إحترام القوانين و التنظيمات و المقاييس و النماذج المتعلقة بالجودة في ميدان الإنتاج و ممارسة أنشطة الصناعة التقليدية.
- المشاركة في متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.
- المشاركة في إعداد و تنفيذ و تمويل نشاطات الصناعة التقليدية بصناديق الجنوب و الهضاب العليا.
- المشاركة في جهود إدماج نشاطات الصناعة التقليدية في المنظومة الإقتصادية المحلية.
- تدعيم أعمال المنظمات و التجمعات المهنية و الجمعيات و الفضاء الوسيطة الناشطة في ميدان الصناعة التقليدية و تنشيطها.
- المبادرة بالتحقيقات و الدراسات ذات الطابع التقني و الإقتصادي و الإجتماعي المتعلقة بتقييم الأنشطة الحرفية.
- جمع المعلومات و المعطيات الإحصائية في مجال الصناعة التقليدية و ضمان توزيعها .
- إعداد حصائل الثلاثية و السنوية لنشاط لنشاط الصناعة التقليدية .

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

من خلال هذا المبحث تطرقنا إلى التعرف على مصالح ومهام مديرية السياحة و الصناعة التقليدية ، حيث تعتبر المحرك الرئيسي لنشاط السياحي في الولاية من خلال الصلاحيات والمهام المؤكدة لها .

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

المبحث الثاني : دراسة حالة مشروع إستثماري في مجال السياحة (القرية السياحية-أسهمار-جيري مولاي).

المطلب الأول: خطوات تجسيد مشروع إستثماري سياحي

للشروع في الموافقة على تجسيد المشروع هناك عدة خطوات وإجراءات إدارية وتقنية يجب أن يلتزم باتباعها المستثمر وهي :

الإجراءات المتبعة من أجل الحصول على عقار خاص بالإستثمار السياحي :

يتقدم المستثمر بملف إلى لجنة تحديد المواقع وترقية الإستثمار وضبط العقار (CALPIREF) و التي توجد أمانتها بمديرية الصناعة والمناجم ويتكون الملف من الوثائق التالية :

- طلب موجه إلى رئيس لجنة تحديد المواقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار.

- دراسة تقنية وإقتصادية للمشروع.

- القانون الأساسي بالنسبة للشخص المعنوي (الشركة).

- ملئ البطاقة التقنية (إستمارة تقدم من طرف المديرية).

- إثبات القدرات المالية للمستثمر.

مرحلة الموافقة على المخططات :

عند حصول المستثمر على عقد الإمتياز لعقار سياحي (من طرف لجنة تحديد المواقع وترقية الإستثمار وضبط العقار) ، أو في حالة امتلاكه لعقار خاص يتوجه المستثمر إلى مديرية السياحة و الصناعة التقليدية بالولاية ويقوم بإداع ملف الموافقة على المخططات المتكون من الوثائق التالية :

- التسجيل في البوابة الإلكترونية للوزارة.

- طلب الموافقة المبدئية على المخططات (إستمارة تقدم من طرف المديرية).

- دراسة تقنية وقصادية للمشروع .

- نسخة من عقد الملكية أو عقد الإمتياز.

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

- القانون الأساسي بالنسبة للشخص المعنوي (الشركة).

- شهادة التعمير.

- مخطط الموقع على سلم 1/2000 أو 1/5000.

- مخطط الرفع الطبوغرافي لمنطقة المشروع على سلم 1/200 أو 1/500.

- مخطط الكتلة على سلم 1/200 أو 1/500.

- مخطط على سلم 1/200 أو 100/1 لمالي:

- إرتفاع البنايات المبرمجة أو عدد طوابقها ومساحتها.

- مقطع طولي و مقطع عرضي.

- الواجهات.

ويتم إيداع هذا الملف لدى مديرية السياحة والصناعة التقليدية في نسخة واحدة وذلك من أجل إرساله للجنة الوطنية للموافقة على المخططات بوزارة السياحة والصناعة التقليدية.

وبعد دراسة الملف من طرف اللجنة الوزارية تقدم الموافقة الوزارية للإنجاز المشروع.

- بعد الحصول على الموافقة الوزارية يتم تقديم ملف رخصة البناء إلى الهيئات المعنية ويتم دراسة الملف من طرف الشباك الوحيد للولاية على مستوى مديرية التعمير والهندسة المعمارية .

- بعد دراسة الملف والحصول على رخصة البناء يباشر المستثمر أشغال الإنجاز.

مرحلة رخصة الإستغلال:

بعد الإنتهاء من الأشغال في المشروع ومن أجل دخوله في الإستغلال يتم إيداع ملف الإستغلال لدى المديرية من أجل تسليم رخصة الإستغلال، ويتكون الملف من الوثائق التالية :

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للطالب أو للممثل القانوني للشخص المعنوي ،وكذا تلك الخاصة بمسير المؤسسة الفندقية، حسب الحالة.

- الوثائق المثبتة للكفاءة المهنية لمسير المؤسسة الفندقية ،مطابقة للشروط المتعلقة بمعيار التصنيف الخاص بها، كما هو محدد أدناه.

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

- نسخة من سند الملكية أو الإيجار أو الإمتياز للمؤسسة الفندقية.
- نسخة من معاينة المطابقة للأشغال المنجزة طبقا لأحكام القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 01 ديسمبر سنة 1990 .
- نسخة من معاينة المطابقة لقواعد الأمن ضد مخاطر الحريق ، تسلمها مصالح الحماية المدنية المختصة إقليميا.
- نسخة من معاينة المطابقة لقواعد النظافة و النقاوة العمومية ، تسلمها المصالح الصحية المختصة إقليميا.
- نسخة من مخطط الأمن الداخلي للمؤسسة ، تصادق عليه مصالح الأمن المختصة إقليميا.
- نسخة من القانون الأساسي للشخص المعنوي، حسب الحالة.

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

المطلب الثاني: دراسة نموذج مشروع إستثماري بالمنطقة (القرية السياحية-أسهمار-مولاي جريري).

1/ وصف مشروع قرية اسهمار السياحية:

هو احد المشاريع المستقبلية الهادفة الذي سيدعم ولاية اليزي بصفة عامة و مدينة اليزي بصفة خاصة بحكم انها مركز الولاية في قطاع السياحة و الصناعة التقليدية و كذا قطاع الخدمات بحيث تتميز ولاية اليزي جغرافيا بمنطقتين أساسيتين

أ- شمالا:

منطقة صناعية تتمركز بها العديد من الشركات البترولية و شركات الغاز الطبيعي إضافة الى العديد من الشركات الوطنية و الأجنبية العاملة في هذا المجال.

ب- جنوبا:

تزر هذه المنطقة بمقومات السياحة الداخلية و الخارجية على حد سواء فإنها ضمن الحضيرة الوطنية الطاسيلي نازجر التي تتواجد بالمنطقة بمساحة تقدر ب 80000 كلم مربع.

فالحظيرة تتواجد في منطقة ذات مناخ صحراوي على ارتفاع يتراوح بين 1400 م و 2200 م يوفر الظروف الداخلية المفضلة للسياح و هي مسجلة في قائمة التراث العالمي لليونسكو منذ سنة 1982.

ضف الى ذلك التراث المادي و اللامادي الموروث المادي و الثقافي و الحضاري من الفلكلور المحلي و النشاطات ذات الطابع الثقافي و الصناعة التقليدية و كذا موقعها و معالمها السياحية و مناظرها الطبيعية من كثبان رملية في الشمال.

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

2/الموقع:

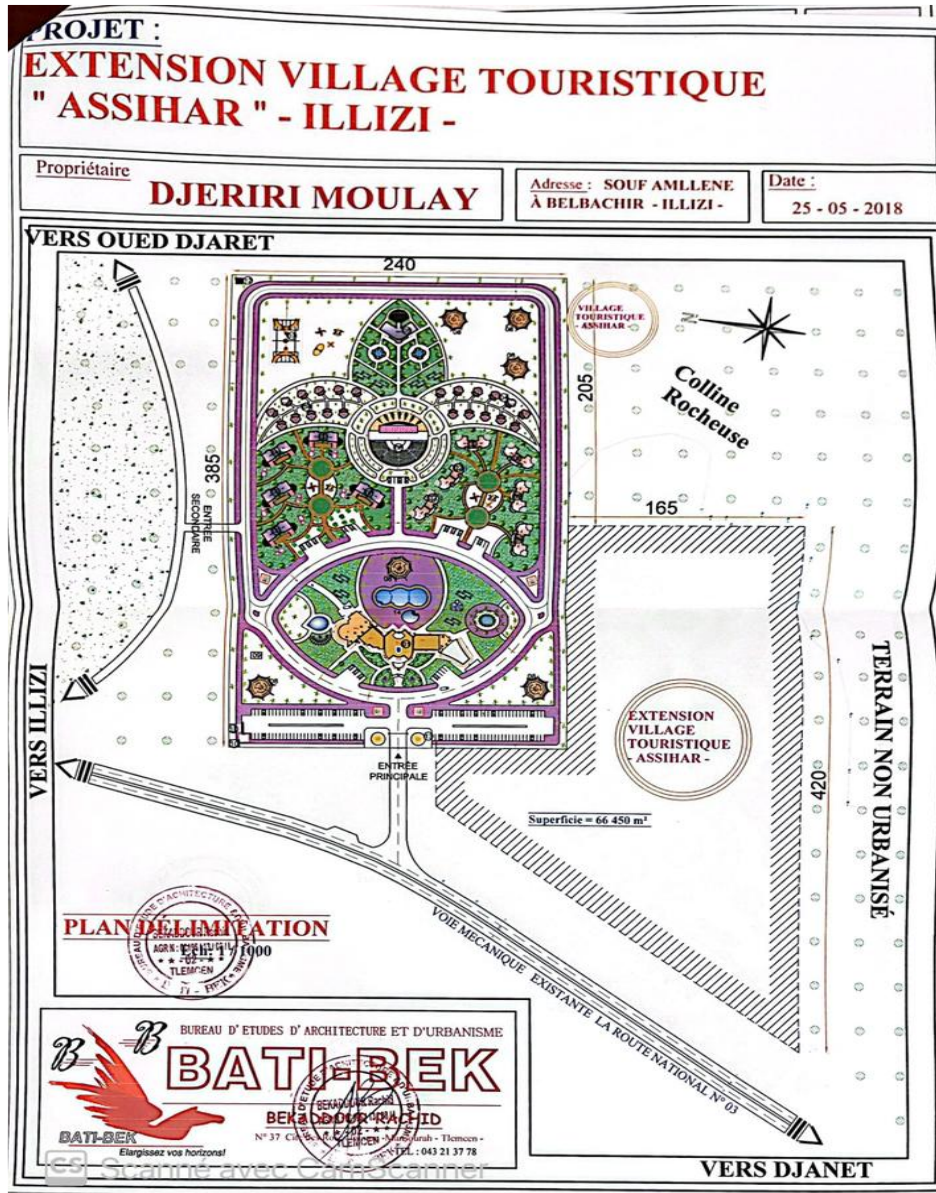


يقع هذا المشروع ببلدية اليزي وبالضبط في مفترق الطرق <إيليزي- واد جرات -جانت> ببلدية اليزي وتعود ملكية الأرض المقام عليها المشروع للدولة وهو ممنوح للمستثمر جيري مولاي عن طريق الامتياز فالمشروع ذو طاقة استعاب 160 سرير ومساحته الاجمالية 92340م مربع ومن المحتمل ان يوفر 30 منصب عمل مما يدعم القضاء على البطالة.

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمدينة
السياسة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

3/ هياكل مشروع قرية أسهار

الشكل (2-2): يمثل مخطط المشروع



يحتوي مشروع قرية اسهار على عدة هياكل و التي تستقطب و تجذب مختلف الشرائح العمرية سواء كانت
محلية او اجنبية

اهم الهياكل التي تحتويها القرية :

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

1- الفندق: يتكون الفندق من طابق الأرضي و طابق اول.

نظام الانشاء عادي لمجمل المبنى.

نظام الانشاء الخاص الوحيد للمبنى يكن بالقاعة المتعددة الخدمات بحكم الشكل والابعاد.

مواد البناء المستعملة المتعارف عليها وذات جودة عالية.

2- بانغالو-الاجنحة العائلية و الفردية.

جل الاجنحة العائلية و الفردية ذات طابق ارضي

نظام البناء لجل هاته السكنات جارية من حيث المقاييس و من حيث المساحات المخصصة لاستصلاحها

مواد البناء المستعملة المتعارف عليها وذات جودة عالية مع استعمال بعض المواد كالحجارة المحولة طبيعيا

3- الزريبة.

مشروع اسهار السياحية يدعم باقوى و ارقى العناصر الا و هو الزريبة وهذا للحفاظ على التراث العمراني للمنطقة الحائزة على الاستثمار السياحي.

نظام البناء و العمران يعتمد على الاسمنت و الزجاج نظرا لازدياد عدد السكان و حركتهم و تاثرهم بالحضارات الأخرى

4- المسبحين.

5- حمام السونا و فضاءات اللعب و الرياضة.

6- مسرح الهواء الطلق.

7- الخيمة.

8- أكشاك.

9- موقف سيارات.

10- شاليهات F2 و F3.

فهذا المشروع يعد احد المنشآت القاعدية المستقبلية لتدعيم و تحسين البنية التحتية لمدينة اليزي من ناحية الإستعاب و الايواء للسياح.

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

5/ أهداف المشروع:

- الهدف من مشروع انجاز قرية اسهار السياحية.
- زيادة معدل نمو الدخل السنوي من القطاع السياحي للمنطقة.
- استفادة المؤسسات المحلية كمجتمع و افراد من العوائد الاقتصادية الرئيسية.
- المحافظة على التراث و العادات و التقاليد.
- نشر الوعي السياحي ودعم التنمية السياحية.
- تعزيز حلقة الوصل بين القطاع العام و الخاص في المجالات السياحية.
- تفعيل الحركة السياحية الصحراوية في الجزائر كمركز سياحي مرموق لجذب سياح الداخل و الجانب بصفة عامة.
- المساهمة في تقليل نسبة البطالة.

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

المطلب الثالث: مساهمة التحفيزات الجبائية في تنمية الإستثمار السياحي في المنطقة.

التحفيزات الجبائية المقدمة في القطاع السياحي:

نص القانون الجزائري على جملة من التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين في المجال السياحي خاصة في مناطق الصحراء والهضاب العليا وسوف نتطرق لبعض من النصوص القانونية التي نصت نظمت نسب و كيفية الاستفادة من هذه التحفيزات و ما هي تحفيزات الجبائية التي استفاد منها المستثمر في المشروع قيد الدراسة.¹

أولاً: الامتيازات الجبائية الممنوحة ضمن القانون الجزائري:

1- قانون المالية 2009: لقد جاء إذا القانون بالعديد من التحفيزات الجبائية من اجل النهوض بالقطاع السياحي وفي إطار تثمين "مقصد" الجزائر " يمكن تلخيصها في ما يلي²:

- تخفيض القيمة المضافة (من 17% إلى 07%) على كل النشاطات المتعلقة بالقطاع السياحي وذلك حتى 31 ديسمبر 2019 (المادة 42).
- اعفاء من حقوق التسجيل عند تأسيس الشركات في القطاع السياحي أو رفع راس مالها (المادة 43).
- خفيض في معدل الفائدة للقروض البنكية بـ 603% و 4.5% لكل الاستثمارات السياحية في ولايات الجنوب والهضاب العليا وكذا عصرنه المؤسسات السياحية في هذه الولايات المواد 79-80-81).
- تخفيض بنسبة 50% و 80% في عملية التنازل عن الأراضي الانجاز مشاريع سياحية في ولايات الهضاب العليا والجنوب (المادة 82).

2- قانون المالية التكميلي لسنة 2011: جاء هذا القانون بتعديل في المادة 09 من الأمر 04-08 المؤرخ في 2008/09/01 والذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للدولة ، حيث نص على تحفيزات جديدة متعلقة بالعقار وخاصة بتخفيضات إضافية من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية على منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملأك الخاصة بالدولة والمواجهة لانجاز مشاريع استثمارية ، حيث يصل هذا التخفيض إلى 90% في السنوات الثلاث الأولى للاتجار و 50% في السنوات الثلاث الأولى للاستقلال.³

3- القوانين والمراسيم:

نذكرها حسب تسلسلها الزمني كما يلي⁴:

¹ وثيقة مقدمة من طرف مديرية السياحة

² وثيقة مقدمة من طرف مديرية السياحة

³ معلومات ممنوحة من مديرية السياحة

⁴ معلومات ممنوحة من مديرية السياحة

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

- القانون 01/99 المؤرخ في 06/01/1999 الذي يعدد القواعد المتعلقة بالفندقة.
- المرسوم 46-2000 المؤرخ في 03/01/2000 الذي يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيورها وكنا كيفية استغلالها.
- قانون المالية لسنة 2009 قانون المالية التكميلي لسنة 2011.
- المرسوم 130-2000 الذي يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-325 المؤرخ في 18/09/2006 الذي يحدد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وهيئتها.
- قانون المالية لسنة 2009.
- قانون المالية التكميلي 2011.

ثانيا: لتحفيزات الجبائية الممنوحة لتشجيع الاستثمار السياحي:

لقد منح المشرع الجبائي عدة تحفيزات جبائية من أجل تشجيع الاستثمار عامة والاستثمار السياحي خاصة، والتي تمنح ضمن إطارين قد يكون عام أو استثنائي:

1: الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار السياحي ضمن قوانين الضرائب:

لقد منح المشرع الجزائري عدة امتيازات جبائية في ظل النظام العام ضمن قوانين الضرائب المختلفة من أجل تشجيع الاستثمار السياحي هي:

1.1: الامتيازات الممنوحة في مجال الضريبة على أرباح الشركات:

- تستفيد من إعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، المؤسسات السياحية المحدثه من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب باستثناء الوكالات السياحية والأسفار وكذا شركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي.¹
- تطبيق معدل 23% فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات على الأنشطة السياحية رغم أنها تدخل ضمن الأنشطة الخدمائية التي تخضع لمعدل 26%.²

¹ المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 150، تحديث 2018.

² المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2018.

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

- تستفيد من إعفاء لمدة ثلاث سنوات إبتداء من بداية ممارسة النشاط وكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة.¹

2.1: الامتيازات الممنوحة في مجال الرسوم على رقم الأعمال:

- لا تدخل ضمن رقم الأعمال المعتمد كقاعدة لحساب الرسم على النشاط المهني المبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمامات والإطعام المصنف والأسفار.²
- إخضاع الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي انتقاليا وإلى غاية 31 ديسمبر 2019 للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة 09 % بدلا من 19 %.³

3.1: الامتيازات الممنوحة في مجال حقوق التسجيل:

- الاعفاء من رسم نقل الملكية بالمقابل و الذي يقدر ب 05% لكل المقتنيات العقارية التي تتم من طرف المؤسسات السياحية الوطنية الخاصة المنشأة في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول في المجال السياحي.⁴

2- الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار السياحي وفق نظام الامتيازات:

لقد قامت الدولة بوضع مجموعة من الآليات من أجل تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة تمثلت في إنشاء وكالات وهيئات تشرف على منح عدة تسهيلات وإمتيازات جبائية في كل مرحلة من مراحل الاستثمار.¹

¹ المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المادة 138 الفقرة 04، تحديث 2018.

² المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المادة 220، تحديث 2018.

³ المديرية العامة للضرائب، قانون الرسوم على رقم الاعمال، الاحكام الجبائية الغير مقننة، المادة 42.

⁴ المديرية العامة للضرائب، قانون التسجيل، المادة 272 مكرر 3، تحديث 2018.

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

1.2- الامتيازات الممنوحة في مرحلة إنشاء المشروع:

- حيث يتم منح عدة إمتيازات جبائية أثناء مرحلة إنجاز المشروع من طرف الهيآت الداعمة للاستثمار منها:²
 - الإعفاء من الرسم علي القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار المعني أي شراء السلع والخدمات بالمبلغ خارج الرسم على القيمة المضافة بدل المبلغ بجميع الرسوم.
 - الإعفاء من دفع حق الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
 - الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز علي الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة والموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية.
 - الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع الغير مستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.³
 - تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في المناطق الواجب ترقيةها.⁴

2.2- الامتيازات الممنوحة في مرحلة استغلال المشروع:

بعد معاينة المشروع بغرض التأكد من الدخول في مرحلة الاستغلال والقيام بكل الواجبات أمام إدارة الضرائب وكذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقوم هذه الأخيرة بإصدار قرار مرحلة الاستغلال والذي يمنح من خلاله الامتيازات الجبائية التالية:⁵

- الإعفاء من الضريبة علي أرباح الشركات (IBS) لمدة 03 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثه حتى (100) منصب شغل ولمدة 05 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثه أكثر من (100) منصب شغل عند انطلاق النشاط.

¹ ب.كريم وآخرون، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، القسم (أ) العلوم الاقتصادية والقانونية (2021)، ص 94

² ب.كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 94.

³ مقرر منح مزايا مرحلة الانشاء و مرحلة الاستغلال و المسجلة تحت رقم 0/0212/02/2014 المؤرخة في 2018/10/09.

⁴ المديرية العامة للضرائب، الامتيازات الضريبية على موقع الويب: www.MFDGI.GOV.DZ تاريخ الاطلاع 2018/10/29.

⁵ ب.كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 95.

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

- الإعفاء من الرسم علي النشاط المهني (TAP) لمدة 03 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثه حتى (100) منصب شغل ولمدة 05 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثه أكثر من (100) منصب شغل عند انطلاق النشاط.
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل مباشرة في إطار الاستثمار المعني بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في المناطق الواجب ترقيةها.¹

2 الامتيازات الجبائية الممنوحة:

سنتطرق هنا الى استعراض بعض الامتيازات الجبائية التي إستفاد منها المشروع السياحي سواء خلال مرحلة الانجاز أو في مرحلة الاستغلال.

أ- مرحلة الإنجاز:

في هذه المرحلة لا يمكن الاستفادة من أي امتياز أو تحفيز جبائي إلا إذا قام صاحب المشروع بالتقدم إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتقديم دراسة مالية وميدانية لإقامة المشروع السياحي والمتمثل في القرية السياحية اسمهار، حيث يلتزم هذا المستثمر بتقديم الوثائق التالية:²

- طلب خطي يتضمن موضوع الشراء.
- نسخة من مقررة منح المزايا مرحلة الانجاز مضافا إليها قائمة المواد والعتاد المصادق عليه من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- الفواتير الشكلية للمواد والعتاد المراد شرائه بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.
- نسخة من السجل التجاري وكذا البطاقة الجبائية.
- نسخة من البطاقة المغناطيسية الجبائية إذا كانت المواد المراد شرائها مستوردة.
- كل هذه الوثائق تقدم بها صاحب الفندق إلى مفتشي الضرائب المختصة إقليميا.

كل هذه الامتيازات قد إستفاد منها المستثمر على أن يتعهد بتشغيل 30 منصب عمل متوقع إحداثه في هذا النشاط، علما أن المستثمر إذا لم يلتزم بالواجبات المفروضة عليه إتجاه مصالح الضرائب أو مصالح الشباك

¹ أنظر المادة 74 من قانون المالية لسنة 2015.

² ب.كريم و اخرون، المرجع السابق، ص95.

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

الوحيد التابع للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فإنه يجبر على إعادة الامتيازات التي إستفاد منها وعلى رأسها إعادة دفع الرسم علي القيمة المضافة مضافا إليها غرامة 25 بالمائة من مبلغها وهذا تطبيقا للنصوص الضريبية السارية المفعول.

ب- مرحلة الاستغلال:

إضافة إلى الامتيازات الممنوحة للمستثمر في إطار مرحلة الانجاز وبعد التزام هذا الأخير بالواجبات المفروض القيام بها إتجاه إدارة الضرائب وإدارة الشباك الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، فإنه يستفيد أيضا من الامتيازات الممنوحة في إطار مرحلة الاستغلال، وهذا بعد تقدمه إلى إدارة الضرائب من أجل طلب إعداد محضر الدخول في الاستغلال بإيداعه للملف التالي¹:

- ملأ استمارة طلب الاستفادة من الامتيازات الجبائية في إطار مرحلة الاستغلال.
- نسخ من شهادات الإعفاء من الرسم علي القيمة المضافة الخاصة بمرحلة الإنجاز.
- نسخة من مستخرج شهادة التصريح بالموظفين صادرة عن إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (تبين عدد المناصب التي تم إستحداثها بعد إنجاز المشروع).

¹ ب.كريم وآخرون، المرجع السابق، ص96.

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

حاولنا من خلال هذا المبحث الثاني الإجابة على الإشكالية المتمثلة في مدى أثر التحفيزات الجبائية على الإستثمار بالمناطق الصحراوية من خلال دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي، وفي المبحث الأول قد تم عرض طريقة الدراسة.

الفصل الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الإستثمار بالمناطق الصحراوية (دراسة حالة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية إيليزي).....

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل الثاني الإجابة على الإشكالية المتمثلة في مدى تأثير التحفيزات الجبائية على الإستثمار بالمناطق الصحراوية ، وفي المبحث الأول تم تقديم مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية إيليزي ، أما المبحث الثاني تم فيه دراسة نموذج مشروع إستثماري في القطاع السياحي.

وخلصت الدراسة لوجود تأثير قوي للتحفيزات الجبائية على الإستثمار بالمناطق الصحراوية بولاية إيليزي دراسة حالة مشروع القرية السياحية-أسهمار-، وتبين أن التحفيزات الجبائية ذات أهمية كبيرة ، ولها دور مهم لدعم الإستثمار من خلال الإمتيازات و المزايا الممنوحة في فترة إنشاء المشروع و مرحلة إستغلال المشروع .

الخاتمة

خاتمة

تكتسي الضريبة أهمية كبيرة للدولة نظرا لدورها المهم في تغطية الانفاق العام وتعتبر من اهم إيرادات الدولة، لهذا قمنا من خلال هذه الدراسة بدراستها من حيث امتيازاتها ومدى تأثيرها على الاستثمار، وبالخص الاستثمار في المناطق الصحراوية بحيث لم يصبح الهدف الرئيسي للضريبة رفع إيرادات الدولة فحسب بل استعمالها لتشجيع النشاط الاقتصادي وتنويعه وهذا عن طريق جعل السياسات الضريبية وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة الاستثمار خاصة الاستثمار الصحراوي، هذه الأخيرة وجدت امتيازات وتحفيزات كبيرة تتمثل في سياسة الإعفاءات والتخفيضات الواردة في النظام الجبائي وقوانين الاستثمار.

لقد تعرضنا في هذه الرسالة الى دراسة تأثير التحفيزات الجبائية على الاستثمار بالمناطق الصحراوية ومن خلال الإشكالية المطروحة والفرضيات المقدمة ، حاولنا الإجابة من الإشكالية عن طريق تحليل مختلف جوانب الموضوع في فصلين، تطرقنا في الفصل الأول الى: الأدبيات النظرية للتحفيزات الجبائية والاستثمار، أما في الفصل الثاني تناولنا أثر التحفيزات الجبائية على مناخ الاستثمار السياحي بالمناطق الصحراوية الجزائرية – دراسة حالة مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية اليزي-القرية السياحية اسمهار نموذجاً.

وفي الأخير توصلنا من خلاص الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها ما يلي:

- اتضح لنا من خلال هذه الدراسة ان الضريبة تشكل متغيرا اقتصاديا هاما للدولة، ويجب اخذها بعين الاعتبار عند وضع خطة اقتصادية نظرا لكونها تؤثر على اتخاذ القرارات في مختلف وظائف المؤسسة.
- ان التحفيز الجبائي يعتبر اهم أسلوب تعتمد الدولة عن وضع السياسة المالية بهدف تشجيع المستثمرين و جلب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لتمويل المشاريع الاستثمارية.
- توجد بين الضريبة والاستثمار علاقة تأثير متبادل حيث اذا لم يكن هناك انتعاش في الاستثمارات لا ترتفع حصيلة الضرائب، وفي حال انعدام التحفيزات الجبائية لا ترتفع الاستثمارات، وعليه يجب على الدولة تخفيض معدل الضرائب لتشجيع الاستثمارات مما ينتج عنه رفع في عدد المؤسسات بـ جلب المستثمرين حتى تتمكن من رفع المداخل الضريبية عن طريق توسيع الوعاء الضريبي.
- يؤثر التغير في السياسة المالية للدولة على عدت عناصر أخرى للاستثمار من ناحيتين في الاتجاه السلبي و الإيجابي.

التوصيات:

- لمنح التحفيزات الجبائية يجب توفر دراسة مسبقة للمشاريع التي يجب ان تتوفر فيها شروط الاستفادة من الامتيازات الضريبية.
- يجب على الدولة توفير بيئة و مناخ اقتصادي ملائم يساعد على تشجيع الاستثمارات بالمناطق الصحراوية.
- يجب توفير قانون ثابت و شفاف للاستثمار خال من الغموض.
- ضرورة دراسة العناصر الثانوية للاستثمار عند سن قوانين حديثة حتى لا يكون له تأثير سلبي على حالة الاقتصاد الوطني.

افاق الدراسة:

تبقى دراسة الموضوع مجالا واسعا للبحث فيه لانه يتطلب التجديد فالاقصاد مجال مستجد و يخضع دورا لتحديثات في انماطه و مجالاته و اساليبه، فالدراسة اقتصرت على تأثير التحفيزات الجبائية على الاستثمار بالمناطق الصحراوية دراسة حالة مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية اليزي و نظرا لان هذه الورقة البحثية لا تخلو من القصور، نفتح المجال للباحثين لمواصلة الدراسة والبحث بطرق و أساليب حديثة و دراسات ميدانية مختلفة، كما نقترح بعض المواضيع للبحث كما يلي:

- دور التحفيزات الجبائية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- دور المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية المحلية.
- دور التحفيزات الجبائية في تنويع مجالات الاستثمار.
- تأثير الضرائب على السياسة السوقية الاقتصادية للدولة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة الكتب:

1. المرسي السيد الحجازي، النظم الضريبية ،الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، مصر، 2000.
2. المرسي السيد الحجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة الأولى، الإسكندرية، 2001.
3. بن عمارة منصور، الضرائب على الدخل الإجمالي، حسب التعديلات القانونية المالية 2010، دار هومه للطباعة و النشر والتوزيع.
4. بن أعمارة منصور، الضريبة على أرباح الشركات ، حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار هومه للنشر والتوزيع.
5. بن أعمارة منصور، الرسم على القيمة المضافة، حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار هومه للنشر والتوزيع.
6. جمال الدين برقوق وآخرون، إدارة الاستثمار، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016.
7. حسين على خربوش، الاستثمار والتمويل بني النظرية والتطبيق، الاردن ، بدون دار نشر، 1996.
8. حامد العريب الحضيري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2000.
9. خبابة عبدالله، أساسيات في إقتصاديات المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2009.
10. د عيبوط محند علي، الاستثمارات الاجنبية في القانون الجزائري ، دار هومه ، الجزائر 2013.
11. طاهر حيدر حردان - مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن - عمان - الطبعة الأولى، سنة 1997.
12. عبد الكريم صادق بركات، النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1976.
13. عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الإدارة و الإستثمار، الدار الجامعية، بيروت، 1993.
14. عبد المنعم فوزي ،المالية العامة والسياسات المالية ،دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981.
15. عبد السلام أبو قحف ،الإشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجزائر، مصر، 2003.
16. عبد الغفار حنفي، " الادارة المالية " ، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

17. عبد المحمود حميدة عبد الرمحن نصر، الاقتصاد الكلي " النظرية المتوسطة"، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، 1996.
18. عدلي البابلي، المالية العامة و النظم الضريبية، دار الكتاب الحديث، الأردن، 2009، ص 164.
19. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.
20. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
21. قانون الضرائب و الرسوم المباشرة، المديرية العامة للضرائب، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 1992، ص 7.
22. منسي أسعد عبد المالك، إقتصاديات المالية العامة، مطبعة مخيم، 1970.
23. منور أوسري ومحمد حمو، جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية، الطبعة الأولى، بودواو الجزائر، 2009،
24. محمد حسن الجوهري، الرقابة على مشروعات إستثمار القطاع العام: الرقابة البرلمانية - رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، رقابة الأجهزة التنفيذية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007.
25. ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2003،
26. يونس أحمد البطريق، مقدمة في النظم الضريبية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر الإسكندرية، جمهورية مصر، 1972.
27. يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
28. يونس أحمد بطريق وسعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002.
29. ياسر صالح الفريحات، المحاسبة في علم الضرائب، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
30. قانون الضرائب و الرسوم المباشرة، المديرية العامة للضرائب، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 1992، ص 7.
31. A.kandil. Theorie Eixale et developpement édition send. 1970.

قائمة البحوث العلمية :

أطروحات الدكتوراء:

..... قائمة المصادر والمراجع

1. عيسى بن لخضر، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)، شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2019.
2. لخضر بن عيلة، دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، 2018.
3. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهريب، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2002.

مذكرات الماجستير:

1. شريفي يسمينة، دور السياسة الجبائية في تشجيع الإستثمار، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، 2017-2018.
2. نعيمة مسعي، دور التحفيزات الجبائية في دعم وتشجيع الإستثمار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير الأكاديمي في علوم التسيير، كلية علوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011-2012.
3. هلاي بدرة و مادون بشري، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الإستثمار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم إقتصادية، كلية علوم تجارية وإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة طاهر مولاي، سعيدة، 2014-2015.

المجلات و المنشورات:

1. زينبات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الإستثمار في الجزائر، جامعة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17.
2. زهية لموشي، الإمتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الإنتاجي بالجزائر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، المجلة العلمية لجامعة الجزائر، المجلد 6، العدد 11، جانفي 2016.

3. سماعيل عيسى وكريم بوزيان، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الإستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، مجلد 8، العدد، 2019.

منشورات المؤسسة:

وثائق ممنوحة من المؤسسة

القرارات و القوانين

1. المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المادة 150، تحديث 2018.
2. المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، تحديث 2018.
3. المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المادة 138 الفقرة 04، تحديث 2018.
4. المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المادة 220، تحديث 2018.
5. المديرية العامة للضرائب، قانون الرسوم على رقم الاعمال، الاحكام الجبائية الغير مقننة، المادة 42.
6. المديرية العامة للضرائب، قانون التسجيل، المادة 272 مكرر 3، تحديث 2018.
7. مقرر منح مزايا مرحلة الانشاء و مرحلة الاستغلال و المسجلة تحت رقم 0/0212/02/2014 المؤرخة في 2018/10/09.
8. ¹ أنظر المادة 74 من قانون المالية لسنة 2015.

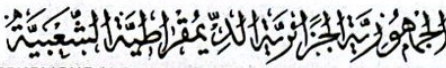
قائمة مواقع الأنترنت:

المديرية العامة للضرائب، الامتيازات الضريبية على موقع الويب: WWW.MFDGI.GOV.DZ تاريخ الاطلاع 2018/10/29.

الملاحق

قائمة الملاحق

الملاحق رقم 01 : إستمارة طلب الموافقة على خطط مشاريع الفندقية


 REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

**MINISTRE DU TOURISME
ET DE L'ARTISANAT**

Direction Générale du Tourisme
Direction de l'Evaluation et du Soutien des Projets Touristique

**وزارة السياحة
والصناعة التقليدية**
*مديرية العامة للسياحة
ومديرية تقييم ودعم المشاريع السياحية*

DEMANDE D'APPROBATION DES PLANS DE PROJETS HOTELIERS

Conformément aux articles N°46, 47,48 et 49 de la Loi N°99-01 du 06 janvier 1999 fixant les règles relatives à l'hôtellerie

❖ Réalisation d'un projet hôtelier touristique ☐
 ❖ Réhabilitation, reconversion ou rénovation de construction à caractère touristique ☐

I - Dossier Administratif :

- ❖ Une demande d'accord de principe (Ci-joint).
- ❖ Une étude Technico-économique consistante du projet.
- ❖ Une copie de l'acte du terrain ou de concession.
- ❖ Un Certificat d'urbanisme ou un permis de construire pour une construction existante.
- ❖ Statut de la société (en cas d'une personne morale)

II - Dossier Technique :

- ❖ Un Plan de situation à l'échelle 1/2000 ou 1/5000.
- ❖ Un levé topographique du terrain à l'échelle 1/200 ou 1/500.
- ❖ Un Plan à l'échelle 1/100 ou 1/200 pour :
 - Les différents niveaux comportant les distributions intérieures et leurs surfaces.
 - Coupe transversale et coupe longitudinale.
 - Les Façades.

Nb :

- Les règles de construction d'un établissement hôtelier doivent répondre aux normes édictées par le Décret exécutif N°2000-130 du 8 Rabie El Aouel 1421 correspondant au 11 juin 2000 fixant les normes et les conditions de classement en catégories des établissements hôteliers. (JO n°35 – Année 2000)
- Le dossier doit être déposé en trois (03) exemplaires au niveau de la Direction du Tourisme et de l'Artisanat de la Wilaya lieu d'implantation du projet.

❖ Promoteur : Personne physique :

Nom : Prénom :

Date et lieu de naissance:.....

Nationalité:.....

Adresse:.....

Tél:.....

Fax:.....

E-mail.....

❖ Promoteur : Personne morale :

Raison sociale:.....

Siège social:.....

Représentation légale:.....

Nom:.....Prénom:.....

Date et lieu de naissance:.....

Nationalité:.....

Adresse:.....

Tél:.....

Fax:.....

E-mail.....

❖ Localisation du Projet:

- Zone d'expansion touristique:.....
- Commune:.....
- Daïra:.....
- Wilaya:.....
- Pôle touristique:.....

❖ Nature du Projet :

- | | |
|-------------------------|--------------------------|
| • Hôtel | ☐ |
| • Motel | ☐ |
| • Village de vacances | ☐ |
| • Résidence touristique | ☐ |
| • Auberge | ☐ |
| • Pension | ☐ |
| • Chalet | ☐ |
| • Meublé du tourisme | ☐ |
| • Terrain de camping | ☐ |
| • Gîte d'étape | ☐ |

تابع للملحق رقم 01.

❖ Consistance de Projet:

- Superficie totale.....
- Délais de réalisation
- Coût du Projet.....
- Taux de l'auto-financement.....
- Date prévisionnelle de début de travaux.....
- Nombre d'emplois prévus.....
- Capacité d'accueil / lits.....
- Classement souhaité.....

Signature du promoteur du projet

الملحق رقم 02. طلب موافقة على انجاز مشروع فندق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

طلب الموافقة على مخططات إنجاز مشروع فندق

بناء ☐ تهيئة ☐ إعادة بناء ☐ ترميم ☐ تجديد ☐ إعادة الاعتبار ☐

الوثائق المطلوبة (03) نسخ:

الملف الإداري:

- طلب الموافقة المبدئية.
- دراسة تقنية إقتصادية للمشروع.
- نسخة من عقد الملكية أو عقد الإمتياز.
- شهادة تسمية.

الملف التقني (المخططات التخطيطية):

- مخطط للموقع على مقياس 2000/1 يجب أن يأخذ بعين الاعتبار البيئة و الطرق المؤدية إليها.
- رسم طوبوغرافي للأرض على مقياس 500/1 أو 1000/1 و ذلك حسب أهمية مساحة الأرض المخصصة للمشروع المزمع إنجازه.
- بيان أمن يبرز مجمل التدابير المتعلقة بمواصفات الأمن المقررة بموجب التنظيم المطبق ضد مخاطر الحريق و الفزع في المؤسسات المستقبلية للجمهور.
- مخطط إجمالي على مقياس 500/1 .
- مخطط لكل دور مقرر.
- قطعة بالعرض و قطعة مستطيلة للبنىات.
- مخطط الواجهات على مقياس 200/1 .
- رسم يعطي نظرة إجمالية عامة لنموذج تمهيدي أو عدة صور للنموذج التمهيدي أو إن تعذر ذلك فمنظر عام فوقي أو استحوار لواجهتين من البناية تعطيان فكرة إجمالية.

المخطط (الوثائق المكتوبة) :

1- تقرير المهندس المعماري يشمل ما يأتي :

- وصف مختصر لمختلف البنايات التي يتضمنها المشروع المزمع إنجازه.
- وصف مختصر للأرض و المحيط .
- تعيين كل بناية و كل محل .
- تقدير مجموع المساحات المزمع بناؤها بالمتر المربع.
- تبرير الاختيار الهندسي.
- دليل الأمن.

2- تقدير تكاليف الأشغال.

3- تقرير يعطي إيضاحات حول صنف المؤسسة و طبيعة استغلالها.

